

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳۸۴



شماره ثبت کتاب

۴۸۶۴

۴۸۶۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب

عبدالله بن محمد

مؤلف

جلد (۱۳۸۴) از کتب (علم) اهدائی

۱۳۸۴

عبدالله بن محمد
شمس محمد بن محمد

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب *عاشق زلف ناز*

مؤلف *حبیب الله گیلانی*

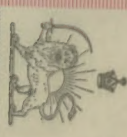
جلد (۱۲۱۴) از کتب (علم) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۴۸۶۴

ب ۴۲۰۸۷



خطی اهدائی کتابخانه مجلس شورای اسلامی

برگرفته از کتابخانه
کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۱۴

عاشق زلف ناز

عاشق زلف ناز

کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۱۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب *عاشق زلف ناز*

مؤلف *حبیب الله گیلانی*


جلد (۱۲۱۴) از کتب (علم) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۴۸۶۴

ب ۴۲۰۸۷



خطی اهدائی کتابخانه مجلس شورای اسلامی

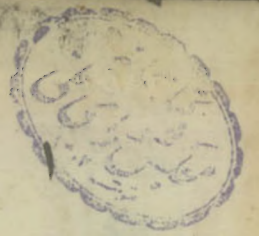
۱۳۸۴

برگرفته از کتابخانه
کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۱۴

عاشق زلف ناز

عاشق زلف ناز

کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۱۴



بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف المجهرية والعرضية من ثلثي العقول
 الخ اعلم انه اراد بهما مفهوم المجهر والعرض
 وهذه الالفاظ مثل هذه العبارات واردة المفهوم
 متداول فليكن الخ كثر ما يقول الجسم والكمية
 ويريد بهما مفهوم الجسم والكم كما لا يخفى على من له
 تتبع في كلامه وكذلك المقصود في مواضع من مصنفاته
 منها انه قال في الامور العامة الشبهة بساوق الوجود
 وقال ايضا الشبهة من المحل العقلية وظاهرات
 المراد بهما مفهوم الخ فان قلت كما يمكن اطلاق المجهرية
 والعرضية



والعرضية واردة المفهوم كذلك يمكن اطلاق المجهر
 والعرض واردة المفهوم في العاقل على العدول عنهما
 الى المجهرية والعرضية مع ما فيه من عدم اني المنك
 ينزل هذه العبارات قلت الباعث على العدول هو انه
 لو قال المجهر والعرض من العقول الثانية لتوهم
 ان ذات المجهر مثلا وحقيقة التي هي معروضة له
 المفهوم من العقول الثانية وهو ليس كذلك عند
 الصم كما شعر به واللام في المجهرية والعرضية العلم
 الخارج اشارة الى افسر هابه فالكلام في حق ان يقال
 مفهوم المجهر والعرض اللذان عرفتهما في المنطق صير
 وفما ابل مقصد المجهر والعرض في ضمن التقسيم من
 العقول الثانية فانه فسر المجهر والعرض في مطلق

هذا الكتاب بالوجود لا في الموضوع والموجود في الموضوع
ولا نضع الى قول من يقول لو كان المراد بالجوهرية
والعرضية مفهوما لصا الكلام مما لا فائدة تحته
او لا ينبغي ان ينافي من ان هذين المفهومين ذاتيان
لما تختمتا ام لا لأن كثيرا من العقلاء منهم المصنف
في شرحه للأشارات وصد المحققين في شرحه
للهداية تعرض لبيان مفهوم الموجود لا في الموضوع
ليس هنا لما تحته براهين كثيرة دقيقة كيف وقد جعل
الشم قوله والمعقول مفعلا اشترى انه عرق دليل على
عرضية هذين المفهومين لا بل لم يظهر مما ذكرته
الا ان الجوهرية والعرضية يمكن ان يراد بهما المفهوم
واما انه لا يمكن ان يراد بهما معنى آخر فلا بد ان يطلب
والدليل

فما الدليل على ان المراد هو المفهوم دون الحقيقة
التي هذا المفهوم عرضي بالنسبة اليها الا اننا نقول
الدليل عليه ان المصنف قائل بجوهرية الجوهر لما تحته
كما صرح به في شرح الأشارات ومن نظم هذا الكتاب
حيث قال في الفصل الثاني في المعقولات من الأوصاف
العالية الجوهرية فكيف يريد بالجوهرية حقيقة
كان المفهوم منه عرضيا لها وهل هذا الا تناقض
صريح وغايبا ته من المنطق لفظ الجوهر في هذا المقام
الجوهرية اشارة ايضا الى ما ذكرنا وما دام من ان
الرد على الدليل الثاني مبني على عرضية حقيقة الجوهر
والعرض فليس بمسلك اذ يمكن ان يكون حاصل الودان
لا نسلم اخلافا وانواعها في نفس مفهوم الجوهر والعرض

اذ كنتم اما يقولون الشيء شئ حقيقته كذا المتكنا
 اعفان للمعنى العرضي كنهها وحقيقته كما صرح به من شرح
 المطالع وهي سنة الشريعة عليه ولو سلم فيما يكون
 الحكم بهذا الا بناء مبتدأ على سوء فهم المراد ما هو المقصود
 في هذا المقام على ان صريح الفاظ الدليل الثاني
 والى على ان المراد بيان عرضية المفهومين حيث تبا^ل
 الثاني ان مفهوم الجواهر والعرض كلاهما اه والستة
 اعرف بمقصوده من الغي ثم اعلم ان اصطلاح المصم
 في المعقول الثاني مخالف لما اصطلاح عليه المتأخرون
 من انه لا يعقل الا عارضا المعقول افر لا يمكن ان يتصف
 به اثني من الخارج والمحاصل انه عيان عن عوارض
 الوجود الذهني فان كل محمول عرضي لا يكون له سببه
 وموجود

وجود من الخارج فهو معقول تبارين عند المصم وهذا المعنى
 هو المعقول من القدر ما عدا ما صرح به السيد السند وما
 يؤيد ما ذكرناه هو انه اطلق المعقول الثاني في الامور
 العامة واراد به هذا المعنى حيث جعل الشئية والوجود^{جود}
 من المعقولات الثانية اذ اعرفت مراد من الجوهرية
 والعرضية واصطلاحه في المعقول الثاني فاعلم ان
 مقصوده بالذات من هذا الكلام هو الحكم على مفهوم
 الجواهر والعرض بانتهما من المعقولات الثانية وبيان
 هذا الحكم كما هو منطوق كلامه وصريح عبارته لا ما فهم
 الناس فانه اذا امكن حمل كلامه على ظاهره فحمله على
 معنى يخالف للظن بعيد غاية البعد من غير باعث قوي
 يدعو اليه وتعالى وجعله اصلا ولكن لما كان مفهوم

المعقول الثاني باصطلاحه مركبا من معنيين أحدها
العرضية وثانيهما كونه مبدئيا غير موجود من الخارج
فاحتاج من اثبات كونهما من المعقولات الثانية إلى
اثبات المعنى الأول بقوله لتوقف نسبة أحدهما ^{آه}
وأما المعنى الثاني فقد ثبت ما سبق فانه لما فسره ^{هو}
والعرض بالوجود لا من الموضوع والموجود من الموضوع
وظهر منه ان مبداهما هو لكونه في الموضوع والكون
من الموضوع اللذان هما خوان للوجود وقد ثبت من
العامّة ان الوجود ليس موجود من الخارج تبيين المعنى
الثاني ايضا فلهذا لم يتعرض لاثباته من هذا المقام
انه سهل المأخذ يظهر باثبات التناقض والتعريض لاثبات
العرضية ههنا انما يكون ثانيا وبالعرض لتوقف المقصود
بالدات

٨
بالدات عليه وعلى هذا المعنى الذي حملنا كلام المصنف
لا يرد عليه ما سبكه الشبهة من ان المقصود لم يكن ^{نفسه}
مقصودا الجوهر والعرض بالنسبة آه وفي قوله لتوقف
نسبة أحدهما ان لفظة أحدهما انما تفيد ثبوت الحكم
لواحد منهما فقط دون الآخر والعقود ثبوت ^{تف}
لكل منهما ويمكن ان يكون لفظة أحدهما كلفظة مثل وغير
لا نصيب بسبب الاضافة معرفة والتوقف عيان عن ^{علم}
الاستغناء فهو معنى عددي يضاد الكلام في قوة ان يقى
لا تستغنى نسبة أحدهما عن الوسط فهي نصيب نكرة
في سياق التقي فتفيد عموم سلب الاستغناء ونحوه
وهذا غاية توجيها يمكن لهذا الكلام مع انه بعيد عن ^{الطبع}
اذ لو طرق مثل هذا التوجيه من عبارات لا ترفع يدي

فهم المقاصد عن الالفاظ هذا ما خطر ببالي في هذا المقام
فان لم تكن تقبل وترضاه بوسوسة الشيطان العوم
لما افته المشهور في شرح هذا الكلام فاستقامة
السليقة بعد ملاحظة اطراف الكلام بلزوم ^{القبول}
والرضا ثم بالخير واصواب من افاده اتبع الفاضل
الكامل مولانا حمزة سلمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله فناسبا حاصل وجه المناسبة انه لما كان وجود
العرض منوقفا على وجود الجوهر فكان الجوهر مقدما
بالطبع على العرض فتم بالوضع اى بالذكر عاينوا ^{فقد}
الوضع **قوله** ومنهم من قدم مباحث الاعراض
نظرا الى فان رجح نظر من قدم مباحث الجواهر بان الاعراض
مطلقا

١٠
مطلقا محتاجة الى الجواهر فينبغي تقديم مباحث الجواهر مطلقا
على مباحث الاعراض بخلاف ما ذكرتم في وجه تقديم مباحث
الاعراض فانه انما يفيد تقديم بعض مباحث الاعراض
لكن ضم اليه ان التوسط لا يلازم حتى يتم رجح نظر من ^{قدم}
مباحث الاعراض بان تقدم الجواهر على العرض انما هو
بحسب الخراج والمناسب لباب التعليم انما هو التقديم
بحسب النقص والوجود الذي كما يقتضيه وجه ^{تقديم}
مباحث الاعراض على الجواهر هذا ثم غير الاسلوب بقوله
واية هذا تبينها على ان ما ذكره سابقا انما هو باعتبار
الاحوال وهي هنا باعتبار تعريف موضوع بعض مباحث ^{محة}
قوله ويقطع المسافة المتناهية الى كاستدلال
بحال المسافة التي هي العرض على حال الجوهر كذا ^{فئة} المسافة

تقطع في زمان متناه فلا يكون الجسم مركبا من الأجزاء
 إلا يتناهي فإن المسافة التي هي موضوع المسئلة عرض
 وطلع المسافة التي هي محمولها أيضا في فستد لها
 العرض على حال الجوهر ولا استبعاد في كون المسافة
 عرضا فإن المسافة عرض في الحقيقة وربما يطلق على
 الجسم مجازا كما سمعت من الأستاذ الذي قد مر منه
قوله وهو المحل المتقوم بنفسه اه اختلف العلماء في
 تحقيق معنى الموضوع الذي فسر بالمحل المتقوم بنفسه ف
 بعضهم ان الموضوع هو المحل الذي لا يتقوم بالشيء أصلا
 لا بالحال ولا بالمحل وقال بعضهم الموضوع المذكور هو
 ان لا يتقوم بالحال الذي حال فيه لكن تفسير الأول قبيح
 لأنه على ذلك لا يصدق الموضوع على جميع محل العرض مع
 يكون

١١

يكون جميع محل العرض موضوعا لذكر الحركة التي محل الشئ
 والبطوة العرضين لا يصدق عليه أنه موضوع مع كونه
 محل العرض لأن الموضوع على ذلك التفسير هو ان يتقوم
 بنفسه ولا يتقوم لشيء أصلا والحركة المذكورة لا
 يتقوم بنفسه بل يتقوم بالتحرك فلا يكون موضوعا وإنما
 على الثاني حسن ولا يلزم منه المغسدة وهو ظاهر
قوله فالأولان يوافق في تبدل المقارن لغير المقارن
 وان وقع الخزانة لكن بقي شيء آخر لم يندفع به وهو أنه
 لما فسر المقارن عن المادة بالمستغنى عنها فغير المقارن
 يكون بمعنى المحتاج اليها فادراج المادة فيه ليس له اعتبار
 شيء إلى نفسه ويمكن دفعه بان المراد كما ابتداء من اللفظ
 في تفسير المقارن عن المادة لغير المحتاج اليها أنه غير

يغير ذلك

المادة ولا يفتقر اليها فالمراد بغير المقارن ما يكون
 عين المادة او متغير اليها فيتمثل المادة **قوله** فالأول
 تأخير تقسيم الجواهر إلى هذه التقسيم مشهور بينهم
 بان يوافق الجواهر ما ان يكون حالا في جوهر آخر وهو الصور
 او يكون محلا لجوهر آخر وهو المادة او لا يكون شيئا
 فهو اما مفارق في ذاته وفعله عن المادة فهو العقل
 او مفارق في ذاته دون فعله وهو النفس وغير مفارق
 وهو الجسم وقع الخزانة الثانية لأن في المادة
 يخرج عن التقسيم فاستعمله فافهم **قوله** او ما يتركب
 منها الخ يريد عليه ان يجمع الحيوان والصور النوعية
 ويجمع الصور بين داخل في المركب من الحال والمحل
 مع انهما ليسا بجسم **قوله** قال الأمام لا يثبت من الدلالة
 قال بعض

١٣

قال بعض العقلاء في الجواب ان هذا الحصر محسب
 استقرار يعني لما استقر العنوم الجواهر لا يحد
 الجواهر المركب من الجوهرين الا ان يكون جسما فقد
 عد في التقسيم الجوهرا المركب من اجسام واجاب
 عن هذا الجواب بان الاستقراء لا يفيد كم في الجواهر
 لأن عليه الظن شرط فيه على المستقر وليس الاستقراء
 بهذا المعنى هي هنا لأن المجردات لا يكون مرتبة فيمكن
 ان يكون جوهر مركبا من الجوهرين الحال والمحل فيقي
 الاشكال بحاله مجردا **قوله** لا يريد عليه هذا الاشكال
 الخ يمكن دفع الاشكال عن تقسيم العنوم بان التقسيم هو
 الجوهر المتحقق الوقوع ويكون التقسيم تقسيما واقعيا
 يتحقق اقسامه جميعا اذ غرضهم ضبط ما ثبت عندهم

من الجوهر لا ما يحمله العقل اذ لا عرض حكيم متعلقا
 بالبحث عن الامور المحتملة عند العقل التي لا يتحقق
 عنده وبما فرماه ظهر انه لا حسن في تقسيم الامام
 حيث مد جزء العقل والنفس من اقسامه مع انه لم يثبت
 ولم يتحقق بل مجرد احتمال يجوز العقل فتأمل **قوله**
 وهو الصنوع الخ ان اريد بالصنوع ما اخفى بالجسم
 يتوجه الاشكال المذكور وان اريد بالاعم يتوجه
 قسم آخر وهو المادة بالمعنى الاعم لا بمعنى جزء المتخيل
 وهو الهيولى والجواب ان هذا الجوهر اما جزء النفس
 او العقل فتدبر **قوله** اما ان يكون متخيلا وهو الجسم
 لما كان الجوهر عند المتكلمين عبارة عن المتخيلا بالذات
 فهو عندهم اما ان يكون قابلا للانقسام وهو الجسم

اولا

اولا وهو الجوهر الفرد وعندنا لا تدبر من الحكماء
 ان الجوهر ان كان متخيلا متجزيا وهو الجسم لا غير
 اذ لا يثبت وجود جوهر عال هو الصنوع والامر محتمل
 هو الهيولى عندهم واما الهيولى اسم للجسم من حيث
 قبوله الاعراض المحتملة للاجسام المتشعبة والصنوع
 اسم لتلك الاعراض وان لم يكن متخيلا فرمائي وهو
 العقل والنفس هكذا قال شارح المقاصد ويرى عليه
 انهم قالوا بالبعد المحرقة الموجود الذي هو مكان عند
 وجوده عندهم وليس داخل في الاقسام الثلاثة
 والايراد لهذا الوجه اولى تاسيوره الشئ حيث
 اوردته بقضا على انفسا والجوهر في الحسنة المشهورة
 اذا التقسيم الى الحسنة اما هو او المشائين وهم يقولوا

اولا

من الجوهر لا ما يحمله العقل اذ لا عرض حكيم متعلقا
 بالبحث عن الامور المحتملة عند العقل التي لا يتحقق
 عنده وبما فرماه ظهر انه لا حسن في تقسيم الامام
 حيث مد جزء العقل والنفس من اقسامه مع انه لم يثبت
 ولم يتحقق بل مجرد احتمال يجوز العقل فتأمل **قوله**
 وهو الصنوع الخ ان اريد بالصنوع ما اخفى بالجسم
 يتوجه الاشكال المذكور وان اريد بالاعم يتوجه
 قسم آخر وهو المادة بالمعنى الاعم لا بمعنى جزء المتخيل
 وهو الهيولى والجواب ان هذا الجوهر اما جزء النفس
 او العقل فتدبر **قوله** اما ان يكون متخيلا وهو الجسم
 لما كان الجوهر عند المتكلمين عبارة عن المتخيلا بالذات
 فهو عندهم اما ان يكون قابلا للانقسام وهو الجسم

اولا

بالبعد المحرر الموجود فان قلت لا يبر هذا على ما ذكره
 شراح المقاصد لا تدقق الجوهر في الجبراني والروما
 والبعد المحرر داخل في الروما اذ هو لم يقع انحصار الروما
 في العقل والنفس في الروما وهو يحفل عنها قلت انه ^{بصد}
 ضبط اقسام الجوهر على رايهم فهذا المحل بعيد عن كلامه
 غاية البعد قوله والموضوع والمحل يتعاكسا الخ يعني يتعكس
 الموضوع والمحل في العموم والخصوص بحيث اذا فرضناهما
 وجوديا فالمحل اعم مطلقا من الموضوع اذا فرضناهما عدديا
 فالمحل اخص مطلقا من الموضوع كما بين في المنطق قوله يقضي
 الاخص مطلقا اعم مطلقا فاما قوله وكذا الحال والعرض
 اعلم ان النسبة المتعارفة بين الكلمتين متحققة بين الموضوع
 والمحل عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين نقيضيهما بالتعاكس
 ذكر

وكذا بين الحال والعرض في الاصل والنقيض قوله وبين الموضوع
 والعرض مباينة الخ قيل الا صوب حل المباينة في كلام المص
 على المباينة الجزئية المتحققة في ضمن العموم والخصوص ^ص
 وان كان مستمرا على تكلف وهو ان المتبادر من المباينة
 هو المباينة الكلية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
 اذ لو حل على المباينة الكلية كما حل عليها انما صار كون ثم
 دخول العرض الذي كان محل لعرض آخر كما حركه للتسرع
 في المادة ضرورية انحصار المحل عندهم في المادة والموضوع
 مع انهم فسروا المادة بالمحل المحتاج الى الحال على انشاء
 اليد انما آتفا الا ان يتق للمحل اذ ثلثة الموضوع
 والمادة والعرض الذي هو محل عرض آخر كما ذكر الاستثناء
قوله وهو المحل المتقوم بنفسه الخ افيده ان محل الموضوع

الذي فسره بالمحل المتقوم بنفسه على المحل الذي لا يتقوم
 بشيء اصلا فالمباينة بين العرض والموضوع لهذا المعنى
 يتحقق كلية كما هو المتبادر من لفظ المباينة المطلقا واما
 اذا حل على المحل الذي لا يتقوم بالحال فالمباينة منتفبة
 فتح لا بد من احد التكليفين اما بان يتق بين العرض ومحل
 مباينة او يتق المراد من المباينة مباينة جزئية وهي هي
 اية متحققة فليتنا قوله ويصدق العرض على المحل والحال
 جزئيا لا كليتا بناء على تفسير الشارح ليكون اعم بحسب التحقيق
 من الاخص مطلقا والاخص من وجه اذ العرض اخص مطلقا
 من الحال كما سبق بقوله وكذا الحال والعرض اخص من
 من المحل كما لا يخفى وفيه ما لا يخفى وايضا يلزم تكرار
 في كلام المص فالصواب ان يتق قوله والحال من نوع عطفت
 العرض

العرضي ويصدق العرض على المحل جزئيا ويصدق الحال
 على المحل جزئيا فان قلت النسبة بين العرض والحال
 مبني بقوله المص من قبل وكذا الحال والعرض وينا هذا مسئلة
 للتكرار قلنا انهم التكرار اذا فرغ العيان والحال بالكل
 واما اذا فرغ بالرفع لم يلزم التكرار ويستثنى من هذا الحكم
 لكن هذا التوجيه لا يلزم لكلام الله قوله ما تحتهما الا
 بواسطة الخ المحصور منع وما ذكره في بياينه لا يدل على
 الكلية والحصرة فان محل الجوهر على الاجسام لا يتوقف
 على وسط قوله ولذلك اختلف فيه قد اختلف العلماء
 في حقيقة التقوى التاطفة والصورة النوعية وجوه ثلثها
 قال بعضهم النفس في الحيوة وقال آخرون هي المزاج وقال
 آخرون هي الشكل وتخليط البدن واليفات اجزاء واما

اقنونة التوقيعة فمن ههنا الجوهرية التي هذا الاستدلال
 متفقين بساير المعقولات من الكم والكيف وغير ذلك لا تنزع
 في جسيمة بل بساير الأقسام بان نفعل لو كان الكيف
 مثلاً جنس الكيفيات لكان تمايزها لا محذور
 فنلك الفصول انا ان يكون كيفيات فنقل الكلام الى
 ما به تمايزها وان كانت لا كيفاً فيكون كون الكيف لا
 وايضا امتناع حمل العرض على الجوهر غير بناء على ما هو
 المشهور من اعتبار قيد ان في تعريف الجوهر وكون
 العرض ولا يرد هذا في صورة التقص ولو انما العرض
 بل الجوهر لا يرفع عن الاستدلال انهم **قوله** وما يق
 من انه يلزم ان اجاب عنه الاستدلال بان مراد القائل
 بالتقوم هو التقوم الذي يرفع الى ما ذكرته والقرينة
 ان الكلام

٢١

ان الكلام في الاجزاء الجوهرية فيه تاماً اذ ذكر الوجهان
 في شرح المقاصد يعطى احدهما على الاخرى ومما يلاحظ
 ايضاً ونظر الشارح انما هو على المذكور فيه وما ذكره لا
 يصلح توجيهه وليس غرض الله الايراد على سيد المحققين
 ناسل **قوله** يجوز تقوم الجوهر بالعرض التي هذا في الجوهر
 الخارجية كالسبب مثلاً فانه مركب من قطع الخشب و
 الهيئته العارضة لها وما يلزم ههنا من تقوم الجوهر
 بالعرض في الاجزاء العقلية التي هي الجبس والفصل
 وهذا هو مراد القائل من تقوم الجوهر بالعرض وقد
 المحقق في ما يشترط على ذلك وذلك التقوم متنع فوقه
 للتميز من اصل الجبس وتصبح المحقق **قوله** اعتبار في التقابل
 التي اعلم ان الفناء لو كان وجوداً لم يجز ان يكون بل ينفرد

الجواهر تضاد اذا اعتبر في التقابل الموضوع ضرورة
 ان الجوهر ليس لها موضوع فالقول بقضاء الفناء للجوهر
 انما هو على اعتبار الحمل فلو ذكر قوله المعقول من الفناء
 العدم بعد قوله وقد بطلان القضاء على البعض باعتبار
 لكان الظاهر والشارح او على ما ذكرنا اياً لطيفاً حيث
 غير الترتيب ولا يخفى ان من قال بان قضاء الجوهر لا يثبت
 عند جوهر سوى جوهر الفرد وليس لتلك الجواهر محل
 كما ليس لها موضوع فكما لا معنى لهذا القول على اعتبار
 الموضوع فكذلك لا معنى على اعتبار الحمل ايضاً لكن هذا لا يرفع
 ما ذكرنا من الاظهرية لانه هذا القول على اعتبار الموضوع
 الحشوي وابعده من اعتبار الحمل على افعال فتأمل **قوله**
 وما يق من ان الفناء ضد للجوهر فاذا خلق الفناء على
 ما ذكره

٢٣

ما ذهب اليه بعض المتكلمين قالوا اذا خلق الله تعالى الفناء
 قائماً بنفسه وهو ضد الاجسام انتفى الاجسام باسمها
 ففيها شيئان احدهما ما ذكرها المحقق من ان المعقول من الفناء
 العدم والعدم ليس ضد الشيء بل العدم يكون وجوداً
 وثانيهما ان قيام الفناء بنفسه غير معقول **قوله** الامع
 التماثل التي التماثل مما فراد ان متحداً في الهيئة النوعية
 ولو انما **قوله** لا تله لا يلزم ان لا يبعد ان يقع لو لم
 الدليل بل من امتناع حلول المتماثلين في الحد الذي انهم اذ لم
 فيها خاصية اتمها عن الامرين ليس بالهيئة ولا باللائمة
 ولا بالعارض ولا بامر سواها مجريان الدليل منه ايضاً
 فان قلت الا متماز بينهما بحسب الحمل قلت كون هذا الحمل
 محلاً لهذا التماثل دون ذلك يتوقف على امتيازها فلو توقف

الاكتفاء عليه ولم يرد في المحاصل انه كان انصاف
 المثل بالعرض يتوقف على امتياز كذلك انصاف المحل
 به يتوقف على امتياز والعرض يحكم بل لو تم ما ذكره لم
 ان لا يكون المهيبة واحدة فانه ان التمايز بينهما
 لا يتصور بالمهيبة ولا بلوازها ولا بعوارضها ولا
 باخرها بل ما ذكره من الدليل بعينه فهذا بطرفه
قوله ولا بامور اخرى الا انصاف في لا يكون التمايز بينهما
 بالمهيبة ولو ازمها وهو ظاهر ولا يغيرها ان نسبتها اليها
 نسبة واحدة اذ التمايز بين النسبتين في تمام الطرفين
 فلو حصل تمايز الطرفين بالغير لم الدور **قوله** بطريق
 القاطب ايضا الخ بل دل على امتناع تحقق المتساوي مطلقا سواء كان
 في محل واحد او مجزئين ولا يكون محل مثل زيد وعمر وسواء كان
 على سبيل

على سبيل القاطب والاطاع **قوله** فلا يجوز قيام عرضا
 الخ الا لما ان يستدل على اصل المدعى المذكور في المتن
 وبعد قيام الاستدلال عليه يثبت ما ينفع عليه من عدم
 جواز قيام عرض واحد مجزئين ولا يخفى ان ما يستدل به
 على هذا الفسخ كما يمكن اثباته الاصل به **قوله** وايضا لو كان
 حصول عرض واحد الخ لا يفي كالمجزئ قيام عرض واحد
 مجزئين لا تميز من قبل حصول الجسم الواحد في مكانين فليس
 ان لا يجوز قيام عرضين مجزئين واحد كما لا يجوز حصول
 في مكان واحد لا نأقول لان في الأول بين المتشبه
 والمتشبه به بخلاف الثاني اذ حصول الجسمين في مكان
 واحد يستلزم تداخل الأقسام وهو بخلاف حصول
 عرضين في محل واحد فانه لا يستلزم تداخل الأقسام بل

قد لا يتداخل وقد يتداخل ولا استثناء **قوله** لجان حصول
 الخ وايضا لو كان حصول عرض واحد في مجزئين اجزاء
 الحركة والكون في شخص واحد مجزئين مجزئين مع
 سكن محل آخر وايضا لو كان مجزئين مجزئين المجزئين
 على سبيل الاجتماع على معلول واحد شخصي لان الموضوع
 عليه يتشقق العرض هذا لو كان الموضوع على اثنين او
 على اثنين او اثنين في مرتبة واحدة والا فلا **قوله** مع الابد
 في الاسم الخ ومع عدم تحقق احد هاب في الامن فلا
 يشكل بالاثنتين الفاضلتين بالتحصيل فاعلم ان
 مع الاتفاق في الاسم ولا يقولون بان الاثنية عرض قائم
 بالتحصيل **قوله** لجان ان محال صعوبة الانكسار الخ
 الصانع الفاعل المختار الخ لا يفي الا لصانع انما يوجب
 صعوبة

صعوبة الانكسار لا تميز سبيل عرض واحد هو الصانع
 بين المجزئين لا نأقول ليس المراد ان صعوبة الانكسار
 يجوز ان يستدل الى الصانع الفاعل المختار من جهة
 عرض واحد قائم مجزئين سواء كان ذلك العرض تاليفا
 او لصوقا بل لو فرض بقدر هذه العرضين يتجه تحقيق
 صعوبة الانكسار من جهة الفاعل بكل واحد منهما الخ لا
 لقيام بكل واحد منهما على حد لم بقاء التاليف عند انفكاك
 واحد منهما الوجود محله الاخر لا نأقول قيام التاليف
 بكل واحد منهما مشروطا بقيامه بالآخر اشتراطا مقيدة لا
 اشتراطا توقيفية لتلازم الدور فيقول بزيادة واحد
 منهما فقط **قوله** لجان ان هذا انما يلزم لو كان
 المحل هو المجموع وحينئذ لم يكن نقصا على ما ذكره مع انه

نائب واحدة

بصدده فلا بد من حمل كلامه على ان المحل محل واحد من ^{الثلاثة}
 تقع منع انقسام هذا الثالث بانقسام محل واحد بجوان
 بقائه محل آخر **قوله** ويجعل لفظ الحدوث غير ملائم لا
 يوم ان الثالث بين الجزئين بحيث يجد انقسام الجزء
 الثالث وليس كذلك فالاولى منه بل بلفظ البقاء فتد
قوله وبما ذكرنا الخ وهو ان يتصور ان يكون الواطن بين
 الجزئين هو الثالث ايضا والعرضي الاخر القاي بالجميع ولا
 نزاع لنا في **قوله** القسم الثاني من الانقسام غير مستلزم
 من الجائزين اذا انقسم الجسم الى الصبغ والصبغة لا يستلزم
 انقسام البياض المحال فيه وكذا انقسام البياض الى اخضر
 العقلي لا يستلزم انقسام الجسم الى اجزاء **قوله** ان
 حاصل بقاها الخ فان قلت هذا الدليل يمكن اجراؤه في صورة
 الانقسام

الانقسام الى الاجزاء الغير المتباينة قلت فرق بين التزام
 المحل في الجميع مع التباين في الوضع بين المحال والجزء المحل
 وبين المحل فيه مع عدم التباين ولهذا ادعى الامام البتة ^{هنا}
 وان كان يمكن منع منع بلاهته **قوله** من حيث ذاته المنقسم
 اراد بالانقسام جميع وجوه الانقسام المصنوعة في المحل ^{الاول}
 لعدم الانقسام في قوله بل من حيث هو غير منقسم اعلم من ان يكون
 منقسما من بعض الوجوه كالخط للسطح والسطح للجسم او لا يكون
 منقسما اصلا كالنقطة والوجه هذا ولعل يقرب بقوله بل
 من حيث هو غير منقسم حتى لا يحتاج الى هذه العناية ^{لكن}
 اولى واظهر **قوله** لكن الامام في المصالح لكن يريد ان الجسم
 الا بلى اذا قسم قسمه خارجية كانت او هئية بحيث لا يتنا
 القسم الا بالبياض فقط او بحيث لا يتنا ولا القسم شيئا

منها بان وردت على الفصل المشتمل عليها فبهي انقسام
 المحل ولم ينقسم المحل ولم يكن هيها القول لعدم المحال
 ولو ثبت الفصل بما ذكرنا ان منع عندهما اوردته الامام فان
 قيل محل السواد غير محل البياض حتى لا يلزم اجتماع المنقسمين
 سواء كانت تلك المغايرة بحسب الخارج كما هو اعم من قال بآ
 اختلاف الاعراض يوجب القسم الخارجية وبحسب الجهة
 والاعتبار كما هو ادعاء المحققين واذا كان كذلك فنقول مراد
 من ان قسمه المحل يستلزم قسمه المحال ان قسمه المحل من
 انه محل يستلزم لقسمه المحل وفي الصورة الاولى لا ينقسم
 المحل من حيث انه محل السواد ولهذا لا ينقسم السواد
 وفي الثانية لا ينقسم المحل من حيث انه محل السواد
 ليس هذا التحصيل في كلامهم ولا ما صرح به احد منهم بل ^{قوله}
 كلامهم

من كلامهم ان قسمه ذات المحل يوجب قسمه ذات المحال كيف
 لا لو كان مرادهم ذلك لم يجز الامام الى القول بان الاطراف
 اعدام حتى يتوحد عليها ما اوردته اشاع بل مثل ما يتوحد
 الجسم الا بلى يمكن ان يتوحد في الاطراف فان الجسم الواحد من
 انه واحد ليس محل للسطحين والاولى اجتماع المتباين وكذا
 سطح بالتبعية الى الخطين والخط بالتبعية الى النقطتين مع
 نقول لا انقسم الجسم من حيث انه محل سطح لانقسام ذلك
 سطح بالقطر وكذا السطح بالتبعية الى الخط واما الخط فهو من
 انه محل للنقطة فلا يمكن قسمه ولهذا لم ينقسم النقطة
 اصلا وانما لو كان مرادهم ذلك لصار التنازع لفظيا لان مراد
 كلامه الفصل دل على ان مراده ان قسمه ذات المحل لا يوجب
 قسمه ذات المحال كافي الاطراف لو كان مراد من لم يقل

بالفصل ان قسمه الحل من حيث انه محل يوجب قسمه الى
 لم يرد استلزامه ولا يتجافى محل واحد ولم يكن التفرع معنويا
 بل لا يبعد ان يقع هذا التفرع لجعل المسئلة بدنية
 كما يظهر باجتناب تأمل **وانت** خبر بان البدنية لا يفرق
 الى حل القسم الكلام الامام على الكلام في الحلول الخارج
 فادعى عدم الفرق بين حلول الخارج والداخل في بدنية
 واكتفى بهذا الادعاء عن التعرض لدفع البدنية التي تقيد
 الامام بها ولو قيل مراد الامام بها انه لا حلول في العبد
 فللمشايخ ان يقولوا لا شك في تحقق التاثير والمنعوتية
 بالنسبة الى الجميع المنعتم من انساب القاعته بين ما هو
 ناعت اعتبارا وبين ما يمتد بها لا ومراد بل يفظ الحل
 المنعوت تأمل **والموضوع** من جملة المشتملات الى هذه
 العادة

وان لم يصح ذلك فليس هو
 لا فرق في تحقق التاثير

العبان يحتمل معنيين احدهما ان للعرض متفصلا والموضوع
 واحد من جملتها والثاني انهما يكونان لسانا اشياء متشخصتي
 كما هو في الحق تشخصا لصورة كذلك للعرض متفصل وهو الموضوع
 يكون الموضوع من جملة مطلق المتفصلا لان جملة متفصلا
 العرض ثم اعلم ان المتشخص يطلق على معنيين احدهما ما يكون
 والآخر ما يكون له مدخل في التشخص سواء كان مفيدا او لم يكن
 مفيدا والمراد منه في هذا المقام هو الثاني وهذا الاول وفي
 كلام القضاة ان هذا المقام هو قوله من جملة المتفصلات
وهو مستغنى عنه في الوجه الرابع فيه نظر لانه على هذا
 التقيد يكون العرض مستغنيا عن الموضوع في الوجود ولو كان
 محتاجا اليه في تشخصه وهو بطريق لا تداخل والتاثير تأمل
فانما مثلا ان الخ هذا مسلم لكنه قد نقر بطلان

ايضا ان التلازم بين جيبان يكون احدهما عللة للاخر او يكونا
 معلولين لعل واحد فاذ لم يكن فيما نحن فيه احداهما عللة للاخر
 جيبان يكونا معلولين لعل واحد فذلك الواحدة اما الموضوع او
 الخارج فان كان الموضوع محييا جيبا جيبا اليه وان كان امرا جيبا
 بلزم ان لا يكون العرض عرضا **من غير** انما واحد الى الآخر
 الى ولو كان التشخص مقتضا للوجود بلزم ما نرى من افتقار الوجود
 الى الصورة في الوجود افتقار الصورة الى الحيواني في التشخص الى دور
 الحيواني فيكون مقتضا في التشخص ايضا الى الصورة والتفرقة بين
 تشخص الجوهري والاعراض باحتياجهما الى الوجود وهذا لا يفرق
 فان قيل يجوز ان يكون لامر حال في محل الخ فان قيل نسبة ذلك الحال
 الى الاحال الذي كلامنا فيه لا بد ان يكون مقتضا عن نسبة الى غيره
 يصح ان يكون مرجحة لتشخصه دون غيره ولا يكون ذلك التمييز
 حال

الاحال الذي كلامنا فيه لانه واحد فلا بد ان يكون من جانب ذلك
 الاحال اما باهية او بلوان بها او بالاحال وقد ثبت بطلانها بالاشارة
 من قبل الحل حيث اشتركا فيه فللمحل مدخل فيه وليس المطلوب
 كون الموضوع من جملة المتشخصات الا **كون** له مرجح متفصلا
 العرض والافعال لعل ليس الا المبدأ القياض قلت لا يحتاج الى
 التوقف على ذلك لعل لا ان علولة وهذا مثلا او رده انتاج على كون
 التشخص جالا وبناءها على منع ان الخصوصية التي لا بد منها في تحقق
 الصيغة يجب مقتضاها على العللية والتجميع لكن بهم من كلام القضاة
 لا بد من تقديم الخصوصية على العللية والتاثير تأمل **وبوجه**
 الامر الى الحل الخ يحتمل ان يكون تشخص ذلك الامر مقتضا او بلوان
 مقتضا فان قيل فليقل هذا يخصه في الفرقة فلنا لا تضاد في ذلك
 الامر ان يحل في كل جسم امره مدخل في الفرقة فله تشخص الامر في التاثير

بذلك الجسم فانهم **اقول** لقائل ان يقول الخ وايضا لم لا يجوز ان يكون
 عرضا محلا منها علة للشيء الذي يكون الدور دورا موقعا وذلك ^{نحو}
 كما ينبغي في صورة تفتق العرن باحد منه **ق** لم لا يجوز ان يحل في محل
 العرن على سبيل التعاقب لا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان المحل ^{نحو}
 والعلة به بغيره على ذلك المستعملين فالرغم ان على الامم بهذا الوجه لم
 يظهر له وجه **اعلم** ان يكون بلا واسطة الخ اراد بالامتناع بلا
 واسطة الامتناع الى الغرض المحل فربما او بعدا وبلا امتناع بلا واسطة
 الامتناع الى ما يتعلق بالمحل فلا بد ان في صورة التسلسل لا يكون
 الامتناع الى المحل كما لا يخفى **وعلى** الجواب ان لا ينظم ان ^{نحو}
 العرن وان لم لا محل فيه لم الدور الخ الذي التذكرة المستقلة
 هو دور المتقدم فالمنع المذكور ان كان مغا للزم هذا الدور كما هو ^{نحو}
 فبعد تسليمه يتم قول المستند ولم يصح قوله بقولنا دور معتبه
 وان كان

وان كان مغا لا يتم **ق** اما لا يظهر في المبالغة فالمنع غير موقعا
 التلازم المطلق الشامل للتقدم والمعتبة التامين لا لا قبل المنع ^{نحو}
 كلام **اقول** ان منع لزوم مطلق الدور ولا فلا امتنع ان المطلق لا دور
 التبادر ولا بقوله ولو سلم **العرن** لا يصح الانتقال عليه الخ ^{نحو}
 هذا الذي ذكرته من الدليل على اشباع الاشغال على الاعراض انما ^{نحو}
 فان راحة التعاقب مثلا ينقل الى ما بعده ودرجته الثاني ينقل الى
 ما يماسه كما يشهد به المحقق الجواب ان المحاصل في المحل الثاني هو
 الجاهل بالماضي ^{نحو} من ان لا يجد والمحركة ما نقل للدلالة على
 في التعاقب او التاخر بحدوث الفاعل المختار عنده بطريق العادة
 عند الجارية والمماسه او يقتضي ذلك ^{نحو} ان ينقل الى المحل الثاني
 العقل الفاعل عند الحكماء بطريق وجوبه لا يستعمله يحصل ^{نحو}
 او المماسه **الآن** ^{نحو} **الوضع** ^{نحو} **المعجم** ان اراد بالمعجم المتعدي لا بما

فختار ان ^{نحو} **الشيء** هو المحل لا ينسب اليه التعيين ولا اراد لا ينسب اليه التعيين
 نقول لا ينظم ان ^{نحو} **موجود** في الخارج بل موجود في نفس الامر لا ^{نحو}
 حقيقة كما هو ^{نحو} من قال بوجوده ^{نحو} في الخارج فان قلت ^{نحو}
 بان الفاعل لا يجوز ان يكون امره ^{نحو} اذ كان فاعلا لا ^{نحو} **موجود** ^{نحو}
 قلت ما ذكره الدليل على ان ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **مشتق** ^{نحو} **للعرض** ^{نحو} **لزم** ^{نحو} **لذلك** ^{نحو} **على** ^{نحو} **مطلق**
 الامتناع اليه في ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **ولا** ^{نحو} **بذلك** ^{نحو} **على** ^{نحو} **انه** ^{نحو} **فامل** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **في** ^{نحو} **هذا** ^{نحو} **مست**
مبا ^{نحو} **المعجم** ^{نحو} **مع** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **التبادر** ^{نحو} **من** ^{نحو} **لفظ** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **الفاعل** ^{نحو} **فان** ^{نحو} **ايسر**
 يستلزم ^{نحو} **ترادف** ^{نحو} **الخ** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يقول** ^{نحو} **العلل** ^{نحو} **المستقلة** ^{نحو} **اد** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **لنفس**
 كما يشهد به قوله ^{نحو} **من** ^{نحو} **جمله** ^{نحو} **المشتق** ^{نحو} **لان** ^{نحو} **اقول** ^{نحو} **تبادر** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **الشيء**
العلل ^{نحو} **المستقلة** ^{نحو} **وان** ^{نحو} **كان** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **علة** ^{نحو} **ناقصه** ^{نحو} **اذ** ^{نحو} **ينقل** ^{نحو} **العلل** ^{نحو} **التا**
ينقل ^{نحو} **العلة** ^{نحو} **التامة** ^{نحو} **اذ** ^{نحو} **ينقل** ^{نحو} **الخ** ^{نحو} **بذلك** ^{نحو} **لذلك** ^{نحو} **وايضا** ^{نحو} **لزم** ^{نحو} **هذا**
الدليل ^{نحو} **لذلك** ^{نحو} **على** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **الجسم** ^{نحو} **الخ** ^{نحو} **قد** ^{نحو} **جعل** ^{نحو} **في** ^{نحو} **كتب** ^{نحو} **للقدم** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **ذكر** ^{نحو} **اشارة** ^{نحو} **الى** ^{نحو} **الشيء**
 احدها

احدها ان ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **لما** ^{نحو} **مشتق** ^{نحو} **للعرض** ^{نحو} **فان** ^{نحو} **ينقل** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **عند** ^{نحو} **لم** ^{نحو} **يقول**
الشيء ^{نحو} **في** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **بعينه** ^{نحو} **فان** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **انه** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يشد** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يمكن** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **يشتق**
بل ^{نحو} **هو** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **والموضوع** ^{نحو} **الذي** ^{نحو} **يجتاج** ^{نحو} **اليه** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يجوز** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **بها**
 لعدم ^{نحو} **مع** ^{نحو} **ان** ^{نحو} **محل** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **موقعا** ^{نحو} **فلا** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **بها** ^{نحو} **معنا** ^{نحو} **فلا**
 عنه ولا يخفى ان ^{نحو} **التحقق** ^{نحو} **بالجسم** ^{نحو} **بالنسبة** ^{نحو} **الى** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **فان** ^{نحو} **يدل** ^{نحو} **على** ^{نحو} **الدليل** ^{نحو} **التا**
 والعقم ما ^{نحو} **ورد** ^{نحو} **الا** ^{نحو} **على** ^{نحو} **الدليل** ^{نحو} **التا** ^{نحو} **وان** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يخلط** ^{نحو} **بين** ^{نحو} **الدليلين** ^{نحو} **وجها**
 لا ^{نحو} **يخفى** ^{نحو} **اراد** ^{نحو} **هذا** ^{نحو} **التحقق** ^{نحو} **لكنه** ^{نحو} **العين** ^{نحو} **اولا** ^{نحو} **من** ^{نحو} **حين** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **مشتقا**
 فاور ^{نحو} **التحقق** ^{نحو} **فبعد** ^{نحو} **التعبد** ^{نحو} **به** ^{نحو} **قال** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **لان** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **في** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **فان** ^{نحو} **الشيء**
 الكلام ^{نحو} **وتطو** ^{نحو} **المرام** ^{نحو} **والذي** ^{نحو} **يخطر** ^{نحو} **بالذهن** ^{نحو} **في** ^{نحو} **حين** ^{نحو} **يجمع** ^{نحو} **بين** ^{نحو} **الدليلين** ^{نحو} **انه**
 يخرج ^{نحو} **مكون** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **مشتقا** ^{نحو} **للعرض** ^{نحو} **لا** ^{نحو} **يتم** ^{نحو} **استحالة** ^{نحو} **الانتقال** ^{نحو} **عن** ^{نحو} **موضع**
الموضوع ^{نحو} **اخر** ^{نحو} **ما** ^{نحو} **يظهر** ^{نحو} **لكن** ^{نحو} **ثبت** ^{نحو} **الامتناع** ^{نحو} **في** ^{نحو} **الشيء** ^{نحو} **في** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **المعني**
 وايضا ^{نحو} **كون** ^{نحو} **العرن** ^{نحو} **محتاجا** ^{نحو} **الى** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **في** ^{نحو} **يكون** ^{نحو} **الموضوع** ^{نحو} **مشتقا** ^{نحو} **لان** ^{نحو} **الشيء**

اشياء بطريق آخر وهذا جسم ما في دليل واحد لأننا نقول بان كل واحد
ان في هذا الجسم الظاهر لا يوافقنا بل المظاهر لأن التوافق مع
منع فطرية بالعرض فان كان التوحيد فانم في العرض
 ان جسمه وان وجو العرض ما جعل الجسم بالنسبة الى الحقيقة باحتيا
 ان نفس الجسم ما دونه الى الماد ما يكون الجسم معه بالقوة لا لجسم
 معه ولا لأن الجسم لا اجسام العنصرية في شخص المادة بهذا لجسم
 متحقق في المركبات والسايطات في تمام الامانت ينقلب بعضها بعضا
 فليس لاه باعتبار سرعة السابغة مادة للسرعة اللاحقة وتختلف
لأن واما من المتع اشارة الى المتع الذي ذكره وتتبع
لأن وهذا يختلف في هذا السند لا يصلح للسند اذ لا يلزم من اختلافه
 الاثبات ان يكون اعتبارا بالسرعة ان الحركة العقلية كالمراج حرارة
 الاثبات الى العورة الحسنة وهذه بالاثبات الى الحركة اشياء كما هو
 بدو لا

٤١

بدو لا في الطولية واليسوسة بل هذا الى ان لا يلزم من اولية
بالجواهر امتناع قيامه بالعرض مع انه الموقوتين ولأن العقل
على قوله لأن المذكور يعيد قوله بهذا وليس التغير متغيرا
 لغيره ان يفصل بين التغير بالعرض والتغير في التغير بالذات فان
 من تغيره وليس كذلك لما ان البياض مثلا ليس له تغير مغاير لتغير لأن
 هو محل له فيكون متغيرا عند كلف ولو كان كذلك لم يكن ذلك التغير لجسم
 بالعرض بل يكون متغيرا بالذات لجسم المعروفه الحقيقي الذي هو البياض لا يتغير
 هو بعينه التغير بالذات فبشيء الى الجسم بالذات لجسم والذات والى امره بالعرض
 وعلى هذا يمكن ان يكون التغير متغيرا بالعرض بان يكون لجسم نسبتة الى الجسم
 بالذات لكونه مغاير بالذات والى نفسه من امره لجسم فغاير بالعرض
 لا يحصل فيه تفرقة فانه دقيق لجسم اما لا نسعى فيه الى التغير لجسم
 مثله في الدليل الاول ان يجوز ان يكون الاختصاص لجسم لاعتبار بين التغير

ما يتكبد الجسم منه لا يلزم ان يكون متغيرا بالذات لجسم اكثر من الجسم من لجسم
 واصوره فان الجسم متغير بالذات مع ان كل واحد منهما لجسم بالذات
 فان قيل سرعة التغير متغيرة بالذات لجسم بل سئلنا قلنا
 هذا لما سبق في تقسيم الجوهرة فانه من هناك بان لجسم جزء
 للمعنى بالذات والهيولى ليس جزء الصورة واما الثالث لجسم فان يمكن
 ان يكون مركبا من الصورة الجسمية والجزء الذي لا يتغير لجسم بوجهه بوجه
 الصورة الجسمية لجسم على التبادل الى التبادل لجسم
 بعد من اجزاء الثلاثة او الخمسة التي هي المركب لجسم على كل
 واحد من هذه الاجزاء الثلاثة بان يكون لجسم على كل واحد من هذه
 على اسفل نظر الامر لجسم وحل التقلد في الصل ليس الى التقلد
 في الخط من حيث التناوب لا انقطاع غير منقسم لجسم فلا يلزم من انقسام الخط
 انقسام التقلد لجسم ان الحركة لها وجود في حال لجسم فان كانت ان
 بالحركة

من جسمنا لا يتغير لانه
 جسم واحد

بالحركة الحركة بمعنى القطع لجسم ان الحركة لها وجود ثم بل انها لجسم
 موصوفه ترسم في الخيال من اختلاف نسبة المتحرر الى حد والمسافة
 وان كان الحركة بمعنى التوسط فوجودها لجسم وكذا عدم انقسامها لجسم
 متعلقة على المسافة قلنا اختار الاول لجسم ونقول المراد بالوجود لجسم
 فان قلت هي باعتبار هذا الوجود لجسم فالذات فكيف يصح قوله لكونه لجسم
 الذات قلنا عدم استغناءها بالذات باعتبار الوجود لجسم فغير
 الجسم هذا المرسم لجسم او يصدق لجسم لم يجمع في الوجود لجسم
 بل وجدته عاقبة في شيء وهو انه لو اريد بوجودها لجسم
 لم يصح قوله فان الامر لجسم لكونه لجسم فالذات لجسم الوجود لجسم
 الا ان يراد به عدم حثها لجسم واسماها فانه لجسم فكل جزء منها
 لا يجمع مع حث جزء اخر منها في الخيال لجسم لان ما ذكرناه لجسم
 في التجهيزات لجسم فبين في التجهيزات لجسم وان كانت لجسم

٧٦

بالنوع والعرض المفروض لا يثبت بالثبوت وبذلك لا يتصل بالاستقلال
 متعلق بالوجود كما يفهم من كلامهم لا يصح تعلقه بالوضع اذا
اثير مشار اليها بالاستقلال ولعله على مفيد على علم القابلية
 على انه حل الامكان على الذاتي وعلوم ان ذات الصورة الجسمانية
 لا تاتي بوجودها في الفلك اما المانع هناك صورة الترتيب والفرق
 للصورة الجسمانية بناء على انما الجسم في ذات النظر والخطوط انما هي في
 بالذات ومن زاد القيد حمل على الامكان بحسب معنى الامر في ذات القيد
 لا واما الفلك والعرض لا يفي لا يمكن لعدم تحققه بالفعل في بعض الاوقات
 وكلامهم هذا لا يخفى عن قوة والاعتدال في طرقات انما هي الفرض
 على التقديرين وان مراد من زاده معنى نحو العقل على ما قيل في
 يمكن تسمية كلامه ما قيل بان استحقاق الجوهر لما لم يطل بعد ولهذا اخرج
 الاعتدال وما كان محققا على مذهب المتكلمين انما هو عند القيد او
 غلط

تختلف كالسري مثلا في غير مختلفة بحسب كونها المراد علم التأليف
 الاولى فلا توجد ان السري مركب من العناصر المختلفة بالنوع
 يكون المركب منه جسم مركبا في محل تاما او جزئيا ان يكون الجسم
 فهو منقسم في اجزاء الثلث مع انه عرف الجسم المركب بالانقسام الى
 مركب اجزاء بالتكليف بان يترك المراد بالاجسام اعم من ان يكون اجزاء
 جسم او مركبا من اجزائه من فناء ايضا لا راد ان لا تدل على بقائه
 الجزء لكن لا يمكن ان لا تدل على ان الجسم يقبل الانقسام لكن لا الى غير
 النهاية فيلزم فكل تجزئة الذات لا بد ان يكون في ان يكون
 تفريقه يصحبه لا يمكن ان يكون متجزيا بالذات فان قيل لا يمكن ان يكون
 بالذات لزم ان لا يكون الجسم المركب منه متجزيا بالذات فلما جاز
 وجوده اما الاول فبان في اعم مراد بان هذا الدليل يدل على استحالة
 وجوده مطلقا لا على استحالة تركيبه من اجزائه فقط واما الثاني فبان
 على

التي وقعت في الحقيقة متوحد بمكان يكون مافي المسابا بان الحركة
 الواقعة في الحال نقطة عرضية بناء على ان المسابا العرض فان قلت فلزم
 تركبها مثلا من التصادف ايضا بالمراد عند الحكم بجزاها بل ابطال الج
 عليه فكيف يلتزم من ذلك لزم تركبها لكونها في ذاتها متساوية
 والاشياء الوجودية فيها الحركة حتى يلزم ما ذكرتم بل الحركة الوجودية مفق
 فان لم يكن في الحركة في ذاتها بل في الاول بلان وسطها فيها مفق
 انه ان اريد بالحركة الحركة بمعنى القطع فاما تدان اعتدال منقسمة تدبت
 ان المسافة المنطبقة عليها كذلك لتركب بالحركة من الاجزاء الغير
 المنقسمة بالفعل وان اريد بالحركة الحركة التي بمعنى التوسط لا يلزم
 شخص واحد بسيط في الحركة الى آخرها وهو موجود في كل ان مفق
 ونظير للمرابط الاول غير منقسمة لزم الجواب في كل واحد من
 لان المسابا لا يمكن ان اريد به الزمان الما في غير سبيل او اريد به الزمان
 الزمان

التي هي في الحقيقة متوحد بمكان يكون مافي المسابا بان الحركة
 الواقعة في الحال نقطة عرضية بناء على ان المسابا العرض فان قلت فلزم
 تركبها مثلا من التصادف ايضا بالمراد عند الحكم بجزاها بل ابطال الج
 عليه فكيف يلتزم من ذلك لزم تركبها لكونها في ذاتها متساوية
 والاشياء الوجودية فيها الحركة حتى يلزم ما ذكرتم بل الحركة الوجودية مفق
 فان لم يكن في الحركة في ذاتها بل في الاول بلان وسطها فيها مفق
 انه ان اريد بالحركة الحركة بمعنى القطع فاما تدان اعتدال منقسمة تدبت
 ان المسافة المنطبقة عليها كذلك لتركب بالحركة من الاجزاء الغير
 المنقسمة بالفعل وان اريد بالحركة الحركة التي بمعنى التوسط لا يلزم
 شخص واحد بسيط في الحركة الى آخرها وهو موجود في كل ان مفق
 ونظير للمرابط الاول غير منقسمة لزم الجواب في كل واحد من
 لان المسابا لا يمكن ان اريد به الزمان الما في غير سبيل او اريد به الزمان
 الزمان

هذا هو المقصود من قوله
 في الحركة في ذاتها
 بل في الاول بلان وسطها فيها
 مفق

لا يختص بطال قول النظام الخ لا يختص اختصاص هذا الوجه بقول النظام
فقط لأن القائلين بالخروج عن النظام جوزهوا غلغل السلك كما عرفت
فلا يلزم عليهم عدم محقق السبع البطلان وأما النظام فقام بخروج كذا
به فيلزم عليه قطعا قوله فالأولى أن يجعل عدم محقق السبع
البطلان مع قوله وإن لا يقطع وجها واحدا فنقول يمكن أن يخطئ
وإن يقتضيه بقول النظام بأن يجعل عدم محقق السبع البطلان وجها واحدا
أن لا يقطع النسبة النهائية في زمانه وهو يقتضيه بالاطلاق
النظام كما فعله أن يجعل عدم قطع المسافة وجها واحدا لأنه في
مفسدة ولا يقتضي أن يصير مسببا لمفسدة أخرى فلا يخرج أن الأولى
أن يقدم قوله عدم قطع المسافة على قوله عدم محقق السبع البطلان وأما قوله
كونه وجها واحدا فإن ذلك للمساخ أو ما أشبهه أو ما شابهه إلى أنه إذا
جعل دليل واحد يفتقر إلى غيره لزم عدم محقق السبع البطلان عن قديم
علم قطع

لا يختص بطال قول النظام الخ لا يختص اختصاص هذا الوجه بقول النظام
فقط لأن القائلين بالخروج عن النظام جوزهوا غلغل السلك كما عرفت
فلا يلزم عليهم عدم محقق السبع البطلان وأما النظام فقام بخروج كذا
به فيلزم عليه قطعا قوله فالأولى أن يجعل عدم محقق السبع
البطلان مع قوله وإن لا يقطع وجها واحدا فنقول يمكن أن يخطئ
وإن يقتضيه بقول النظام بأن يجعل عدم محقق السبع البطلان وجها واحدا
أن لا يقطع النسبة النهائية في زمانه وهو يقتضيه بالاطلاق
النظام كما فعله أن يجعل عدم قطع المسافة وجها واحدا لأنه في
مفسدة ولا يقتضي أن يصير مسببا لمفسدة أخرى فلا يخرج أن الأولى
أن يقدم قوله عدم قطع المسافة على قوله عدم محقق السبع البطلان وأما قوله
كونه وجها واحدا فإن ذلك للمساخ أو ما أشبهه أو ما شابهه إلى أنه إذا
جعل دليل واحد يفتقر إلى غيره لزم عدم محقق السبع البطلان عن قديم
علم قطع

وجوده فيه فعدد اجزائه متناهية يلزم تنهاه اجزاء هذا
السطح لأن المركب من الامتدادات المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية متناهية الأجزاء فافترضناه أحد سطوح المكعب
مثلا فنقول هذا المكعب يتركب من اجزاء متناهية
لأنه مؤلف من أمثال هذا السطح المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية الأجزاء ويكفيها وإن كان التافوجدا امتداد
غير متناهية الأجزاء ويكفيها أن يحصل أن كان
عدد امتداداته متناهية وكل من الامتدادات متناهية
الأجزاء يلزم بالضرورة تركب من الأجزاء المتناهية
وإن كان عدد امتداداته غير متناهية يلزم منه وجود
امتداد واحد مركب من هذا العدد وإن كان شي من
تلك الامتدادات غير متناهية الأجزاء فقم

وجوده فيه فعدد اجزائه متناهية يلزم تنهاه اجزاء هذا
السطح لأن المركب من الامتدادات المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية متناهية الأجزاء فافترضناه أحد سطوح المكعب
مثلا فنقول هذا المكعب يتركب من اجزاء متناهية
لأنه مؤلف من أمثال هذا السطح المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية الأجزاء ويكفيها وإن كان التافوجدا امتداد
غير متناهية الأجزاء ويكفيها أن يحصل أن كان
عدد امتداداته متناهية وكل من الامتدادات متناهية
الأجزاء يلزم بالضرورة تركب من الأجزاء المتناهية
وإن كان عدد امتداداته غير متناهية يلزم منه وجود
امتداد واحد مركب من هذا العدد وإن كان شي من
تلك الامتدادات غير متناهية الأجزاء فقم

أو عدد واحد لا امتدادا
غير متناهية

وجوده فيه فعدد اجزائه متناهية يلزم تنهاه اجزاء هذا
السطح لأن المركب من الامتدادات المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية متناهية الأجزاء فافترضناه أحد سطوح المكعب
مثلا فنقول هذا المكعب يتركب من اجزاء متناهية
لأنه مؤلف من أمثال هذا السطح المتناهية الأجزاء متناهية
متناهية الأجزاء ويكفيها وإن كان التافوجدا امتداد
غير متناهية الأجزاء ويكفيها أن يحصل أن كان
عدد امتداداته متناهية وكل من الامتدادات متناهية
الأجزاء يلزم بالضرورة تركب من الأجزاء المتناهية
وإن كان عدد امتداداته غير متناهية يلزم منه وجود
امتداد واحد مركب من هذا العدد وإن كان شي من
تلك الامتدادات غير متناهية الأجزاء فقم

والتداخل في جوار النظام الخ لا يخفى أن التداخل كما يقع
جوابا عن برهان التنااسب كـ يصلح جوابا عن برهان
القطع المذكور فلم خصصه بالأول لأن يقال المقصود
أن النظام أجزاء عن برهان التنااسب الشرعي
نقل كلامه ثم لا يخفى أن التداخل على تقدير جواز لا يقع
النظام لما مر من أن القول بالأجزاء الغير المتناهية
أجزاء القول لقبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية
إلى الأجزاء المقدارية تامل الحد يقف عند
فإن قيل جمع ما يمكن أن يخرج من القسمة إلى الفعل
حيث لا يشترط من مقسمه فممكنه أم متناهية
أو غير متناهية فعلى الأول إذا انتفى القسمة إلى
الحد لا يمكن القسمة بعده وعلى الثاني يلزم أن

وجود التقسيم الغير المناهية وهو يستلزم إمكان وجود
 الأجزاء المناهية في الجسم قلت ان اريد جميع التقسيمات
 الممكنة جميع تقسيمات كل منها ممكن يختار اقسامها
 ولا يلزم إمكان وجود اجزاء المناهية بل يلزم إمكان وجود
 كل واحد من اقسامها وان اريد جميع تقسيمات يكون مجموعها
 ممكنا يختار اقسامها ولا يلزم انقسامها القسمة في عند
 الانتهاء الى حد يمكن تحقيق القسمة بعده لكن لا يات مجتمع
 معافاة للتتام **وطباع الجزء الخارج الموافق**
 لا يفلاحي انما الاستدلال الى اخذ المساواة لطباع
 كل واحد من الاثنين طباع الجزء الخارج بعد اخذ
 طباع طباع المجموع ومع تلك المساواة لا يقتضها جهة
 الى اخذ طباعها طباع المجموع اذ على الاول يتم

٥٢

الاستدلال

الاستدلال بان يق المجموع ليس متصلا بشئ فيجوز
 اتصال كل واحد من الجزئين الموافقين له بالارض وعلى
 يتم بان يق الجزء الخارج متعلق بالمجموع فيجوز انفكاك
 كل واحد من الجزئين الموافقين له عن المجموع وانفكاك
 كل منهما عن المجموع يستلزم انفكاك كل واحد فيجوز
 انفكاك كل واحد منهما عن الآخر لاننا نقول على الاول
 يجوز ان يكون عدم اتصال المجموع لعدم وجود امر
 له في الطباع حتى يتصل به بخلاف كل واحد من الجزئين
 وايضا لا يلزم من مساواة كل واحد من الجزئين للمجموع الا
 جواز انفصاله عما انفصل عنه المجموع لا جواز انفصال كل واحد
 من الاخر الا ان يقال للمجموع متفصل عن كل واحد من
 انفصال كل واحد من الجزئين ايضا لكان توافقا مع

٥٣

الا انفصالا عليها طرعا على الاثنين لانه لا يجوز ان يكون عدم اتصال
 طرعا لان انفكاك الجزئين الوحديين بعدم ما تلتما للجزئين
 المتصلين لكن قد ان إمكان طرعا لان انفكاك بالنظر الى ذات
 الجسم مقبولة وكذا ان كان مشعرا بالنظر الى ذات الجزئين الوحديين
 على ان اقسامهم مع شئ في الماهية مع لست ان جزء من شئ
 الاخر غير متعلق فتن **اذ لو لم يخصص هذا مواحدة**
 لفظية محتملة لا يمكن ان يكون مرادنا القليل لا يساوي مجموع
 والجزء الخارج والجزءين المراضين تدبر **ماذا يمكن المانع**
 الخ بابق المانع وان لم يكن لانه الماهية الجزئين المراضين لكنه
 متنع الانفكاك من شئ من هذا الجسم متعلق بالتفصيل وتجوز
 قبول مهية هذا الجزئين المراضين للانفصال والاول انفكاك
 لا يمكن في اثبات وجود امر ما بل للانفصال والانفكاك يتبعه

٥٥

المجموع في الطبيعة لا في ضمن المجموع ولا يتصور ذلك لان انفصال
 كل واحد من الاخر حتى يصدق عليها انما انفصالا
 لكن يتوهم ما سيح في النظر الثاني وعلى الثاني يجوز ان يكون
 عدم انفكاك الجزئين لاقتضاء المجموع المركب منها اتصالا
 فبالنظر الى ذات المجموع لا يجوز الانفكاك وان جاز بالنظر
 الى كل واحد من الجزئين لتوافقهما الجزء الخارج وينتج
 بما ذكرنا ما قيل من ان مساواة احد الجزئين مع المجموع
 او مع الجزء الخارج يكفي في الاستدلال ولا حاجة الى اخذ
 مساواة كل واحد منهما وايضا لا يتوهم انه يكفي في الاستدلال
 ولا حاجة الى اخذ مساواة كل واحد منهما وايضا لا يتوهم
 انه يكفي في الاستدلال ان يق كل واحد من تلك الاجزاء
 الصغار بواقف في الطبيعة مع اثنين منها فيجوز طرعا ان

٥٥

الانفصال

اول عمل تلك القابلة انما يثبت لها في معنى الجوع الجزئي المنفصل
 بحسب الخلقة وايضا انما القسمة انما يستلزم وتبين انما وجوب
 المحل القابل لا وجوده بالعدل **فاما** ان تلك الجوع المنفصل
 فانه لا ينفصل عن تلك الجوع المنفصل بطريق الانفصال **فاما** ان
 ان ذلك الجسم لا يقدم موضوعه **فاما** هل الجسم ويحدث لوانا
 من كتم العدم وايضا يفتقر بطلان الان ان ينفصل العدم
 بافهام الموضوع انما يلزم لو لم يقع موضوع آخر مقام ذلك الموضوع
 يتم به وذلك بناء على جملته في العدم على التبارك على المحل
 الواحد **فاما** هو هذا في بطلان **فاما** هل الجسم في هذا الموضوع
 مقام ذلك الموضوع او ينفصل يكون ذلك **فاما** انما هو
 بناء على ان الموضوع هو المحل المستغنى عن المحل **فاما** فلا بد
 ان يكون تلك المواد متحدة **فاما** بطلان المواد الغير المتساوية
 المتساوية

٥٧

انما بناء على ان كل مادة يستلزم مقدار اولها بالعرض فيكون
 المركب من المقادير الغير المتساوية متساوية المقدار **فاما** هل الجسم
 بين تلك الامور الغير المتساوية ولو بالوضع فان المادة ينقسم الى
 نصفين يكون واحد منهما اقرب الى سببه معين ثم ينقسم النصف الاخر
 الى نصفين كذلك وهكذا ومن خالف ان النصف قد سئل ان يكون
 لا استحالة لكن لا لاشارة الى الفصلان وحسب لزوم الترتيبين
 المواد قال وجودها لا يتساوى **فاما** واصلت المادة هي شحني
 فان قيل ينقل الكلام الى الشخصين من حيث انهما شخصان فانه لا شك
 في عدمهما فلا بد انهما مواد فلما احداثا **فاما** هل الجسم
 في نفس الذات قوله قلنا الجسم فاما لم يكن متفصلا للجسم فاما لم يكن
 متفصلا بالانفصال الذي كان لهما لم يكن بحيث يفرض فيه الاتحاد
فاما لانه ذلك الانفصال لم يكن الجسم هو الذي كان قبل الانفصال

المتساوية

وهذا النوع الاول انما يثبت له بالانفصال او لا يثبت له وكل
 من الجسم له حقيقة في طبيعة الفصل او لا يثبت له حقيقة في طبيعة
 الانفصال فاذا انقسم اللان بالانفصال انقسم **فاما** هل الجسم
 هو حقيقة في الفصل او لا يثبت له وبانفصالها ينقسم الجسم الشخصي فلم
 الانفصال الانفصال من الصق المفارقة مع بقاء الشخص **فاما** هل
 بل نقول لا لم يكن هذا الكلام على تقدير تسليم ان القابل باية حقيقة
 هو صورة الجسم **فاما** هل هو صورة **فاما** هل هو صورة
 تسليم ان القابل باية حقيقة هو صورة **فاما** هل هو صورة
 كل من الماين في حائل اذ ذكره **فاما** هل هو صورة **فاما** هل هو صورة
 حق الانفصال ومن والها **فاما** هل هو صورة **فاما** هل هو صورة
 حدث شخصي شخصي شخصي واحد **فاما** هل هو صورة **فاما** هل هو صورة
 معروضة للشخصين ولا يخفى انما ليست الانفصال المحيطة فلا يكون
 هذا

٥٩

هذا الماء الواحد الى الماين الا ان في من ينسب الى الماء الا في
 اتم بدو من السببية في شراك هذا الماء والماين في امر ليس
 بسببه **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 هذا النوع الاول على كل مادة على قدره **فاما** هل هو جسم بسيط
 على الامر لا انما انما انما **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 غيره فلا بد ان يكون اللان موجودا **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 في اللان لا يكون الا المزج لا ينفصل **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 فلا يحتاج الى الموقر لا يخرج مثل هذا في المكان **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 لا نقول حقيقة الكلام بالمتساوية **فاما** هل هو جسم بسيط **فاما** هل هو جسم بسيط
 كما يلزم من هذا الدليل كون السببية على مستقلة لذلك المكان
 يخرج عنه الانقسام وكذا في الشكل ويمكن ان يكون المكان مستند
 في العلوية الى مجموع القوة الجسمانية والهيولى المستقلة لكل نوع

١٢

فقولنا اننا نأثر الفاعل في المفعول على ما علة ان الممكن
 في البقاء لا يحتاج الى المؤثر فيستلزم هذا التعريف في
 الفاعل اذا وجد في مكان خاص فيكون يكون المحصول
 في المكان حينئذ يستلزم الى فاعله بمعنى ان الفاعل لا يوجد الا
 في هذا المكان ميل اليه حينئذ لا اجل ذلك لا قضاء لطبيعة
فالجواب ان تخليته الجسم كما حصل لغيره ان تأثر الفاعل له
 حيثيات من حيث انه مؤثر في وجوده داخلية لم يكن
 من تلك الا في حال وجوده ومن حيث انه له تأثير في مفعوله في مكان
 معين خارج فانه من تلك الامور الخارجية **ولا يمكن** تحقيق
 التأثير ان اراد انه لا يمكن تحقيق التأثير في وجوده في
 تحقيق التأثير من هذا الوجه فيا هو لان له فاعله وان اراد مطلق
 التأثير سلبا كان هذا المؤثر في غير مكانه في غير مكانه
 المؤثر

٤١

المؤثر فلا بد ان يكون بتأثير نفس الطبيعة ليجوز ان انما مانع فله
 ان يقول لعل هذا لان لا يمكن ان يحقق التأثر بهذا المؤثر
 فقد وتخليته من عند لا يكون موجودا **الثاني** ان تخليته
 الى ويمكن الا يرد وجوده فيكون تخليته الجسم عن الجميع
 ان يكون مستحيلة على تقدير تخليته فان الجسم ليس في مكان بناء
 ان الحال قد يستلزم محالا وهذا راجع الى النظر الاول ويمكن رفع
 الثاني **الثالث** التقضي بمعنى ان الدليل الذي ذكره الله تعالى
 على ان كل جسم له مكان طبيعي محدد في الزمان والعنصر **فالجواب**
 فيكون ان يكون مكانه في العنصر المائي مثل هذا الجوز محدد مع انه لا
 موهما معينا فاما **لكن** التقضي بالزمان والتقضي بالمكان
 كان على الذي فيمكن دفعه بان مكانه الطبيعي هو احداهما **وبلا**
 والتخصيص ليس في الطبيعة بل في الزمان والمكان فانه لا بد من ذلك

باطل بل من شأنه ان يكون احد من تلك الاجزاء مكانه الطبيعي او غير ذلك
 فقولنا **ان** هذا الدليل الى انما لا يعلم جريانه في العنصر
 لان الان لا يمكن لا يثبت في الخلق واما تأثره فلهذا
 على تخصيص كل من التامين بما يخص به وكان لا بد على تخصيص كل من
 التخصيص بمكان محقق **فالجواب** انما تأثره في الزمان الدليل المذكور
 قوله كغلبة الجليسة الى انما هذا محققا لان الماء الساكن في الجوز
 استقل بجريانه الى اجزاء الماء وان لم يكن واما على معناه وليس
 كذلك **فاما** **لكن** انما الطبيعي الى يرجع تحقيق هذا
 الى الاصطلاح فمن يصلح ان المكان الطبيعي للجسم انه انما من عند
 طابا له مطلقا في الزمان كما فعل هذا لا يكون الجسم الواحد لا
 مكانا او مكانا مطلقا من يقول ان المكان الطبيعي للجسم
 بطبيعة الجسم ان لم يكن واحد المكان هو مطلوبه فيكون التعدد للمكان

٤٣

فالجواب ان وقع الجسم في ظاهر تسليم لزوم الحدوث ومع كونه
 ناشيا في تقدير المكان الطبيعي والمكان الثاني وبتبع
 بان النوع لا على سميتها بجوز ان يكون مانعا عن التوجه اليها
 سيما اذا كان متساويا بعدد النسبة اليها في لا احتمال في علم
 التوجه الى شيء منها وظهر عليه من التقدير انه يمكن ان يفصل
 ويقع الوقوع لا على سميتها مع تساويها بعدد النسبة اليها فيكون
 مانعا من طلبها ومع تحققها فيكون ان يكون مانعا عن طلبها في
فالجواب ان المكان الغالب الى سواء كان الغالب احدا او متعددا
 واما الاول فلهذا **فاما** الثاني فانه لا يتحقق وجوده في مكان الغالب
 اصف الاصل المشترك بل انما ان هذا الامر من تأثره في
 الوجه على معنى الحدوث اما ان قيل معناه ان مكانا فيا ان يتحقق
 حتى يكون نسبتا لكثرة السبايل اليك نسبة اجزاء المكان الطبيعي

فولادون

بالنسبة الى اجزاء العنقري يكون هذا المكان مكانا له تأمل واذا ما
 انما السواد مثلا فليس له اريد فليست على جميع البعق ولا الغالب
 على كل حقل واحد منها فقط بل هي هنا تفصيل نظرها انما السواد
 قولوا خرج من المكان الذي لو اريد بالخرج الخرج عن جوف مكان
 كل يتفق وجوه المركبة فيه الى اجزاء اخرى من حيث لا يقرب الى جزء
 مكان جزء آخر فخرج الى ما اراده ان من التقط بالمكان ولا يتفق
 بما ذكره من قوله اقول فيه نظرا لان الخرج الى اقول لا وجه
 الكلام انما هي هنا فان المعنى بصدد المعارف انما ليس له مكان
 طبيعي لعدم العود اليه بل يسكن ايضا خرج لعدم المرجح وما حصل كان
 ان الجسم اخرج من ذلك المكان لم يتساو حسبه الى امكنة النسب
 بل اقرب الى مكان بسيط من بساطة مخرج لو قومه في مكانه
 وبما ان هذا الكلام في اجزاء
 البسيط المرجح الذي هو واجب اسكنه في اجزاء هذا الكلام في اجزاء

٦٥

المركب خارجا عن الاعتدال تأمل فانه دقيق في مكان جزء
 العلوي الى وفي مكان جزء المساوي وهذا جاف في صورة تساوي
 الاجزاء وذلك لان الخرج من ناهي الابعاد الى من
 مقتضيات طبيعة الجسم بل يتم ان يكون بينهما ما تفرق في محله
 مزية الذات والذاتيات بين الثبوت وفيه تحت لاث
 ما تفرق يقتضي ان يكون ثبوت الذات والذاتيات بين الثبوت
 او خارج لطبيعة الشيء يكون بين الثبوت له فلم لا يجوز ان يكون
 ثبوت ناهي الابعاد لطبيعة الجسم فقط ومع هذا يحتاج ذلك
 الثبوت الى البرهان في طبيعة الجسم الى اعلما امر مشترك في
 مقتضى حقيقه طبيعة وسببها الا تباين اليه لان حصوله
 فيه موقوف الى لا يخفى ان هذا الكلام ان حمل على ظاهره بمحض
 ان التقطى كائن في السطح فقط لا يلزم الجواز لا وجه صحيح في دفع
 التقطى

٦٧

التقطى عن المكان بمعنى البعد وكان قوله نعم لا شك في وروعه
 القول الى الان يومه كلامه على بان التقطى كائنه في سطح
 في البعد ايضا والذاتيات مشتركة في التمام ومع التقطى في البعد
 وسليم وروعه التقطى على السطح في الجواز معقول فاما ان هذا
 غاية توجيه الكلام في هذا المقام اعلم ان في بعض النسخ ما راسنا
 السطح في لم يجمع الى هذا التكلف فان قيل الى هذا استوجبا
 دليل ان كل جسم شكله طبيعيا او مستند الى امر داخل يختص
 فيا طريق الاوطى حاسل القيل ان البساطية مشتركة في
 العلول التي هي اشكالها كدفع مع اختلاف العلل فيها ولا يستلزم
 الاشارة الى العلة فبطريق الاوطى يستلزم الاشارة الى العلول
 الاشارة الى العلة فبان يكون الاشكال في البساطية مستند الى القوة
 الجسمانية المشتركة لا الى طبائع المختلفة في واجيب على من

انما اختلاف المقادير ليس لغيرها لأن اجزاء المتصل الواحد لا يكون
 مختلفة بالمجدة بدوية وايضا ابطال منسوبه فيكون الجسد في علمه
 فلا يكون اختلاف الاشكال الذي كان من جهة اختلاف المقادير فوضعا
 خلا انما لا يستلزم اختلاف النوع لو لم يوجبه ما سنده الى الصور
 لبعينه شيئا واجبا **ان** الأرض بسيطة **ان** كونها بسيطة
 من الأرض بسيطة ثم كيف وليست بسيطة لبقا لعل البسيط انما هو الطبيعة
 الجارية للكون كما هو جاريه ولما عندنا ان كونه بسيط في نفسه وان كان
 لو لم يدل على كونه الحقيقة لان في الحقيقة تكون الاشكال **ان** ثم ان البسيط
 في جواهره سواء مقدار كان في ذاته انما كانت الكيفية مقتضى طبيعة الأرض
 ووضعت عنها السبل التي انما هي حقيقة في ارتفاع ذلك السبل انما هي حقيقة
 بفعلها فيكون الشكل الطبيعي **ان** وتاثيرها ان الامثلة التي فيهم
 من هذا النوع يقتضي المقدرة المذكورة في دليل ان شكل البسيط
 الكثرة

الكثرة لان ذلك الدليل بعينه كان مقتضى الاول **ان** فذا اختلفت
 الطبيعة التي توجب اجزاء المراد بقولهم الفاعل الواحد في القابل
 الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا لا يفعل اثنين مختلفين بالشيء
 كما لا بد من ذلك لانه لا يفعل متعدده افعالا فلا يتصور التثنية **ان**
 بان الاختلاف فيمكن دفع هذا التقضي بان هذا الاختلاف ليس من
 الطبيعة الواحدة بل من القاسم او الفاعل وغيره فلا يستلزم الى هذا
 التطويل المخل كما لا يخفى **ان** يلزم اجتماع القويين في بعض
 الكواكب في بعضها اربعة وفي بعضها خمسة كما لا يخفى **ان**
 بان الاختلاف المذكور في بعض قد ذكره الخريزمي انما لا يتغير له الجيب هو
 اختلاف تقرييرها فيها الكواكب كما في الفلك الثاني من كونها
 الكواكب الثابتة قد رتب حيث عينوا لها افعالا مستندة في كل تركيب
 اصولا مختلفة ليطرح في بعضه هفت وايضا للفلك الثاني من التاسع بل
 لكل

والقرب منه **ان** ولان الجسم بكليته في العلم ان هذا
 ليس لاجزاء بل قوة انه لما كان الجسم بكليته وحده
 سيجي بعد وهو قوله في بطل واحد منهما **ان** وايضا
 فحكم في هذا بخلاف البعدا عندهم ان البعد فطر
 عليه البديهي الا ان في وجوده في الخارج نوع خفاء
 واما كون الممكن حاصلا في فضاء في الجسد فبديهي عندهم
 قال المصنف وتلاقيها **ان** كان تفسير لقوله **ان** في حين
 خرد **ان** بان يقطع قطعة قطعه على مقدار خرد **ان** ثم يتلا
 كلها في خرد **ان** واحدة **ان** اقول في نظر لان العالمين
 الحق في النظر على كلام الامام ان يقال ان الجسم بان هذا
 الشخص الاتسالي ليس الاشخاص واحدا لا اشخاصا
 متعددة ليس لعدم الاتسالي بالكنية حتى يجرى في البعد

فلك واحد سلطان مختلفا ولا اختلاف صورها وانما لكل بسيط
 من افعال مختلفة فانما تستند الى الطبايع بسبب اختلاف الاشياء
 فتقول بوجه ما سندها الشكل الى الصور الجسمية تلك الاعتبارات
ان وما يدعى الاول في هذا بناء على ان صورة العناصر باقية عين
 التركيب والصورة النوعية عادة حاله على سريانها وهذا انما لا
 احزان امدا عندهم بقا صورة العنصرية وانما يكون في صورة
 النوعية في المجموع من حيث المجموع وبذلك يقتضيان بعضا في
 واحدا انه ما يوافق مثلا اللهم الا ان لا يلزم الصورة النوعية
 الباقية لكل ما فاضت وهو ان يكون باقيا **ان** لا بد من بعض
 فان كان النصف نصف شكله وكذا الحال في الثلث **ان** في بعض
 واما التحرك الارادية الى الفرق بين المكان والجهة بان المكان
 مقصد التحرك بالمحصل فيه والجهة مقصد التحرك بالوصول اليه
 فالنقطة

ههنا بل يجب حكم العقل بان الابعاد المادية لا يحل
بعضها في بعض واما قال الامام قد اخل الابعاد مطلقا
محال كما كان له وجه فاقول اما ان يكون قابلا
او رد عليه ان هذا التعليل بعينه جار في المتكامل مع الطرح
واجيب باننا نتحا والحق الثالث وهو عدم كونه قابلا للحركة
قوله فيلزم ان لا يكون الجسم قابلا للحركة قلنا نعم واما يلزم
ذلك على مذهب القائلين بان للكان هو الوجود لان
الجسم ملزوم للبعد واما القائلين بالسطح فلا لان الجسم
يكون ملزوما للسطح كما في الحد والحركة لا ينتج لا يخفى
عليك انه على هذا يلزم ان لا يكون زيد قابلا لان يكون
له ابن والانتقال الكلام البير يلزم التساوي والعلما ذكره
بقوله واجيب عن القول لان ملزوم الاصل ان يستف

وتعال

وتعال ان البد يكون البعد متافيا لقبول بطلان الحركة
كونه متافيا لقبول الحركة فاللزام منه كون الجسم متافيا
لقبول الجسم البعد الذي هو مكانه الحركة لا كونه متافيا لقبوله
اي الجسم الحركة فلا يلزم ان يتحقق حركة الجسم وان اراد كون
البعد متافيا لقبول الجسم الحركة فالمتافيا افا يلزم اذا كان
البعد الذي هو المتكامل متفاد مع البعد الذي هو قائم بالجسم
في المصير حتى يلزم من عدم قابلية لئلا الحركة عدم قابلية
البعد لقائم بالجسم كحركته ويلزم منه عدم حركة الجسم القائل
هو بطلان لا يجوز حركة المحل بدون حركة الحال لللزام له في
الوجود فليتام و ملزوم من الشيء لا يقال العقل لا ياتي
لواجب الذي يتا الامكان الذي مع ان العقل لا يتا الامكان
الذاتي وكذا الواجب ملزوم للعقل الذي يتا الوجوب الذاتي

٥٦

١٠٣

مع ان الواجب يتا الوجوب الذاتي لاننا نقول المراد من ملزوم
المتافيا ملزوم باعتبار الصدق والحال ولو على سبيل الاشتقاق
لا باعتبار الوجود الحقيقي واللا يتقضى بالاربعه فانها
ملزوم للثلاثة وهو متاف للزوجية مع ان الاربعه لا يتا فيها
ولاشك ان لزوم الواجب للعقل انما هو باعتبار الحقوق
لجواب ايضا بان الواجب في الامكان الذاتي اذا قيل له لا يتا
الامكان الذاتي للعقل فافهم اقول يمكن ان يجاب لا يخفى
ان هذا لا يحد نفعاً اذ يلزم امكان تنبيه الحركة الغير
المتناهية فيلزم الحال فاما ان فعلية الحال امكانها في
بلا فرق اجتماع المتلئين لا يخفى ان البعد المحرك لا يخل
محال البعد المادي حتى يلزم اجتماع المتلئين واستصاح
اشارة الى تم الحل عن الثالث وفيه نظره لان مناط اجواب

عنه

عنه ان اجتماع المتلئين مجلولهما في ثالث حال واما اجتماعهما مجلول
احدهما في الاخر فليس استحالته وما ذكره او لا تمام يصح لا
من جهة الجواب من وجه بلع وهو ان لما جاز التثنية في البعد المحرك فجاز ذلك في البعد
المتافيا فيلزم امكان التداخل السبيل بالظهور اما الحال محال
والجواب عند ان هذا مبني على وحدة حقيقة ما وذلك ثم فجاز لا
البعد المحرك للتثنية في ذاته المادي ثم اقول يمكن ان يجاب الا
بجواب اخر وهو انما سألنا اتحاد البعدين في الحقيقة والماهية
والذات من عند امكان التثنية في ذات البعد المادي بالنظر الى
محرك البعد المادي لا انه يجوز ان يكون ما يماز به وهو المادة
ما نعا من قول ذلك فلا يلزم الي ولا ان كان في نفس الامر فلا
واما الامكان بالنسبة والنظر الى ذات البعد المادي فلا
استحالته فتام كساكن التثنية في ذاتها من الحركة تنفي

١٠٥

احدت حركة مساوية لفضل البعض على البعض وسكنوا انهم يكن
 مفضل ولا يخفى ان هذا الكلام منه فشيئا ما ذكرنا في الجواب
 فاما فشيئا فلو كان الحق في الماء الجارح لا يذهب عليه ان الحق
 اذا لم يتحرك بالذات اصل بل انما يتحرك بالعرض بحركة الماء ولا شك
 انه لم يفرق بهذا الحركة العرضية سطح الماء الملاصق له ومعلوم انه
 في تلك الحالة ساكن بالذات فاذا فرض انه يتحرك بحركة مساوية كحركة
 الماء اعني في السرعة والبطء فلا يخفى اما ان يكون موافقا للحركة
 فيفارق سطح الماء بالتمام او يخالفها فيلزم سكونه عليها على ما هو
 في الحاشية الاخرى فشيئا ما ذكرنا في شرح الاشارة فشيئا وان كانت
 موجودة بالفعل في الكلام في الحد فذلك لا يخرج عن قوله لعدم الحاجة الى
 الشق لان الحد لا يخرج له بالفعل فشيئا ومعنى كونه في كماله في الحد
 هذا يكون مكان النار مثلا في سطح متعريفك التمر في سطح محد الحلو

في السفينة على خلاف جهة حركة السفينة ويساويها في السرعة
 والبطء والامتداد الا انتهاء فليكن عدم تبدل بعض مع انه يتحرك
 فهذا يرد على اصحاب البعد اعني وانما يتحرك بان التبدل انا هو في
 اللغوي مشتق من انا والحواس بعينه ان فرض حركة هذا الشخص على
 خلاف جهة حركة السفينة مساويا لحركتها فرضا مرجح لا انا اذا فرضنا
 ان اخذه شجر او شئ اخر بحيث يسكنه في الجبل لا يتحرك يتحرك السفينة
 بل تماس قد ما واجهت السفينة ليسيل لسيول فلا فرق بينه وبين هذا الحاصل
 وبينه وبين حال فرض الحركة بغيره ففرض الحركة فرض له محال لا نه
 فرض حركة لا يمتاز عن السكون وقال الله تعالى في الهيات شجر
 الاشارة الى الجسم الواحد لا يتحرك حركتين الى جهتين من حيث حركتها
 بل يتحرك حركة واحدة تركب منها فان الحركتين اذا تركبت وكانت في
 جهة واحدة احدثت حركة تساوي مجموعهما وان كانت في جهتين
 مختلفتين

احدت

هم ان يجوز ان يكون ذلك الامر الاخر عدم المعارف لكن منقضا الى القوة
 والمسافة فانه انما ما يجد وحال الحركة فاذا لم يكن عاين يكون
 الحركة مرعية فشيئا وبعد تعهد تلك المقدمة الى اعلم ان المقدمتين
 من جهة قبل تقرير الدليل والاشارة الى اربع اجابات احدها
 ما نقلها الله بقوله انه لا يمكن ان يتحرك الحركة بنفسها فشيئا
 من الزمان ثم تدبر الدليل ثم اورد الاعتراض عليه فاقام نقله
 الله بقوله ان الحركة بنفسها لا يمكن ان يستدعي فعانا في وجه
 حاصل الجواب الى ما هو مقدمه او لا وصح صاحب الحكم بذلك
 حيث قال والجواب ما ثبت من ان الحركة لا تتحرك في السرعة والبطء
 وهما لا يتحققان الا بحسب المعايير فلا حركة الا مع المعايير
 فلو كان الزمان باراء الحركة يكون باراء المعايير لا مصاد
 وقد ذاهبنا ايضا بان الحركة لو وجدت لامع السرعة

لا الا ان نقط كاهل المشهور ويدل عليه ظاهر تعريف المكان الذي
 هو السطح حيث اخذ فيه السطح الظاهر من الحق فشيئا فان الله
 عند فرض معارف انما هي اعلم فلهذا في آخره في الاشارة ليس بما ذكر
 اولها ان المعارف المذكور لا يرد منه حجب المعارف وتحققه في فرض
 هذه المعارف فشيئا فلم لا يجوز ان يتوقف الى النظر انما كانت اذا ما
 بقي غاطة يكون له معاودة فاما فشيئا فان الاول من التسليم القدرية
 الى بل انصافه بالتسليم القدرية بالعرض باعتبار العدد ما كان يعرض
 لاخر انه الوصول الى حقيقة فهو يتحقق حصول مقتضاه قوله كما قد
 الحركة في غير زمان لو لم يكن لان مقتضاه في ان الزمان حتى انه لو
 الحركة في ان يتحرك فيه لكنه غير ممكن فهو يقتضي الحركة التي لا يكون
 حركة اسرع منها وكل حركة في زمان يمكن وجود حركة اسرع منها
 السرعة والبطء فيه يكون مستندا الى المعارف فشيئا فلا بد من امر الحركة
 في الزمان

والبطء في زمان كانت في نصف ذلك الى زمان اسرع وفي
 ابطأ كانت مع السرعة والبطء ههنا انتهى كلامه ولا يخفى
 ورمود المنع على قوله فاذا كان الزمان بازاء الحركة يكون زمان
 المعاودة لا محالة اذ لا يلزم من عدم تحقق الحركة بدون
 المعاودة ان لا يستدعي شيئا الا والمعاودة دخل فيه اللهم الا
 ان يحل كلامه على انه اذا لم يكن تحقق الحركة بدون المعاودة
 والمعاودة يقتضي ظهور الزمان فلا يكون شيئا من زمان
 الحركة بازاء نفس الحركة الا ان يكون يتوقف منه بازاء المعاودة
 مع ان في الحركة في الحلال لا يتصور ذلك فتأمل **في** فاذا فرضت
 الحركة **الح** قد بينا ان اذ ثبت ان الحركة بدون المعاودة لا تتحقق
 لا بخلاف السرعة والبطء وهما لا يتحققا بدون المعاودة فحين
 لا معاودة كافي الحركة في الحلال لا يتصور الحركة مع اننا نفهم
 بدويرة

11

بدويرة انه لو كان الحلال موجوبا لكانت الحركة فيه فلا يحتاج
 الى فرض الحركة الثالث على النحو المذكور فالدليل على هذا
 الجواب يشتمل على الاستدلال وحلا كلامه على انه جواب
 بتعيين الدليل لا بد من الاعتراض حقيقة لان من اوردناه
 او رده على هذا الدليل وهو لم يندفع عنه فتأمل **في** فغرم ان يقول
 المعارض **الح** لا يخفى عليك انه يلزم على المعارض ان الحركة
 بدون المعاودة يستدعي زمانا لكنه لا في جميع الحركات الثالث
 بل في الحركة في الحلال الا ان يبين معنى كلام المعارض انه
 كانت الحركة مع المعاودة محددة لها ايها ويكون معنى قوله
 بتعيينه ان لا يكون مع المعاودة لان لا يكون معبوع مع شي
 اخر اسما واليه يشعر قوله بل معناها ان الحركة مستقلة
 بنفسها يستدعي زمانا غير ان يكون للمعاودة دخل في ذلك

كأن السرعة والبطء فلم لا يبرز
 ان يكون الحركة مع عدم المعاودة
 محددة

الاستدلال ولكن يرجع البحث الى منع مقدمات دليل قوله
 وان كانت طبيعة او سرعة احتاجت في تحديد ما لها من القوة
 والبطء الى المعاودة **في** ان الحركة انما يمكن ان يكون
 المعنى في الحركة في الحلال فالاول ان يبين معنى كلام المعارض
 ان عدم المعاودة محددة ان المعاودة كذلك وكل الكلام
 في قوله وكذا القايده يعنى ان ابراد ان القابل للحركة
 الثالث غير متفاوت فلو كان هو المحدد لزمان الحركة لم
 يختلف بل كان ما يقتضيه من الزمان محفوظا في الصورة
 الثالث فذلك المقصود المعارض وان اراد انه لا يتفاوت زمان
 الحركة **فذلك** كلام البطلان **في** ان يكون معارفا **الح** يمكن
 دفع هذا ودفع ما سياتي عن المقصود من سرعة بغرض النسبة
 في جميع تلك الامور **في** بل نقول ان ذلك الامر لا يخفى
 ان القاسم

13

ان القاسم لا يستعمل في تحديد حال الحركة من السرعة والبطء
 بل لا بد من مدخلية القابل اذ على تقدير وجوده القاسم
 يختلف حال الحركة باختلاف القابل وكذا القابل لا يستعمل
 بدون القاسم وهو ظلها معا لا يستعملان بدون مدخلية
 الميل اذ يجوز من قاسم واحد على قايلا واحد حركات مختلفة
 لسرعة وبطء بسبب اختلاف السبل الصادرة عن ذلك القا
 الا ان يبين يختلف القاسم من حيث انه قاسم ويقول **الح** على
 تقدير انهما القاسم لا يجوز اختلاف الميل ويكون استثناء
 التحديد الى القاسم في قوة استناده الى الميل الصادرة عنه
 فتقوله بل نقول ذلك الامر هو الميل يرجع الى الحد المحدد هو
 القاسم فتأمل **في** وذلك الامر هو الميل **الح** اما انفسا
 وليس الكلام فيه كما هو ما يظن يستدل الى الطبيعة واما انفسا

٥٨

وجود الخلافة يلزم جواز الحركة فيلزم جواز وجود الحركة بدون
المحدد فيه نظر من وجهين احدهما منع ان وجود الخلافة
مستلزم بجواز الحركة فيه والثاني انه كما يجوز ان يكون
المحدد هو المعاقب المنقسم الى السبل في المسافة المعينة كذلك
يجوز ان يكون المحدد هو عدم المعاقب المنقسم الى السبل المذكورة
في المسافة المذكورة والحاصل انه لم لا يجوز ان يكون
الحركة القادرة عن قوة معينة في مسافة معينة قائمة بمجرى
معين كما انما على تقدير المعاقب المعين يقتضي هذا معينا
من الزمان فيكون على علم المعاقب يقتضي هذا معينا
منه وهذا الامتثال كما لا ينقض عنه العقل وبالحجة لا
لنفي ذلك من دليل مدفع بان العقل يحكم بالجملة
انه لا حاجة الى ان يكون لتلك الحركة اجزاء موزعة بالفعل

يستدل الى الفاسر هذا ان عري لأبطال كون التبدل مستندا
الى الطبيعة والفاسر لم يطل ان كونه مستندا الى السبلين لا
تخديدها التامان باعتبار السبلين القادرين منها فهذا الكلام
راجع الى انه يجوز ان يكون المحدد هو الطبيعة والفاسر قد
تعرض بطلانها على ان نقل الكلام الى المحدد للسبل بعد ذلك
التساوي في جميع الامور التي يختص بها السبل سواء المعاقب
من الكم والكيف والوضع وغير ذلك كما نحن فيه ولو سلم
فلا نسلم انه يمكن تلخيص الجواب بحيث يندفع عنه اكثر ما ذكره
اشبه بان الحركة لا يوجد بدون حد ما من السرعة والبطء فلا
بدل لها من محددا من زمانا التساوي في جميع تلك الامور
في الحركات الثلث سواء المعاقب الخارج فلم يكن الصواب
الا المعاقب الذي لم يوجد في الحركة في الخلاص انه على تقدير
وجود

البطء كما فيكون لا يتصور الا انتقال
منه الى سبل اخر كما فيكون ان كان

بالحركة البطيئة التي للتواتر واقعة في سبل آخر فيلزم ان
ينقل من سبل الى سبل قبل قطعها بالحركة البطيئة وربما
نعم يمكن ضبطها كنها بالحركة البطيئة باعتبار كونها في سبل
الجميع حين وصولها في ذلك السبل بعد تمام الدور
بالحركة السريعة لانه لا محالة يكون حين الوصول الى
نقطة كان عليها ابتداء مدفع من السرعة والبطء والى
الحج مدخلية هذا المذكور في اثبات وجود الا فلا
الحجضية باعتبار وقوعها في الاوقات المعينة المنبسطة
لا باعتبار وجودها فقط مدفع وما جرت به العادة الى هذا
جواب عن سوال مقدد في ان العادة مرتبة بانصاف
الضيقين كبقية المقدمات الطبيعية لا الطبيعية حكم بات
المذكور في علم الحس ليس مبنيا على المقدمات الطبيعية ايضا

وذلك لان جزء الحركة زمان لم يكن موجودا بالفعل من حيث
انه جزء لكن فانه موجود بغيره معين وجزايا كل فيوجد في الجزء
المعروض عن الزمان من حيث انه جزء الزمان الموجود من
الثبات لوجود الكل هذا ويمكن ان يبين وقوع الحركة في جزء
من ذلك الزمان الذي فرضناه انه يقتضيه مهية الحركة
مكن بحسب نفس الامر اننا نعلم بدية ان الحركة في أثناء الحركة
اعني كل ان يفرق في اننا نعلم بان سكونه فلما كان هذا الزمان
منقسما في الآن المعروض في اننا نعلم بان سكون الحركة فيه
فيقع الحركة في جزء ذلك الزمان مدفع لينقل التواتر بها
لا يقال انتقال التواتر بالحركة البطيئة من سبل الى سبل لا
يستلزم كون دور البروج متحركة بالحركة السريعة اذ لو
ساكنة تخين حركة التواتر بالحركة السريعة فان لم يكن سكونها
بالحركة

ايضا فيقول لا يتصور الا انتقال
فقول لو كانت ساكنة

بقوله وما جرت آثاره بطريق المتابعة للفلك سفة ^{له}
 اقول فيه نظرا اما اول فلا نه صحيح الحج وقد يجاب عن النقل
 بعد تمهيد مقدمه وهي ان جوهر القمر ليس فلكا كليا
 ولا جزئيا اما الاول فلذلك الفلك الكلي عند المصطاب
 ثراء كما فهم من شئ الاشارات هو الفلك الواحد الذي
 لا يح عن احد الأمرين ان يفصل الى الا فلا ولا يفصل
 الغير اليه وان يستقل بحيث لا يبعد جزء من مجموع الا فلا
 عدة فلما كليا للكواكب بمدخلية كل في حركة ذلك الكو
 وعلوم اننا يجوز هره مدخل في الحركة المحسوسة من العنق
 واما انه ليس بجوف فلحي وجهه عن الفلك الكلي الذي هو
 المائل لان المائل في جوفه وليس شئ منها في شئ الا
 ولا جعل عدم انحصار الفلك فيها لم يقل المصنف بعد تقسيم
 الأجسام

الأجسام الى الفلكية والعنصرية والفلكية منقسمه الى الكلية
 والجزئية والافلاك اما كذا ولكن ابعاد تدل على المحسوس
 وتقرى الجواب عن الاول ان الجوز هو المائل ليس من
 الافلاك الجزئية اما الاول فلما مر من الافلاك الكلية
 والجزئية واما الثاني فلانه هو الفلك الكلي للشمس المنفصل
 السائر افلاك سوي الجوز هره عن الثاني ان مجموع الا فلا
 الكلية والجزئية اربعة وعشرون بناء على احتياج الجوز
 منها ويرد على هذا انه الباعث على تفسير الكلية والجزئية
 على وجه يخرج عنها الجوز هره حتى لا يحفل الفلك في الكلي والجزئي
 ولا يعترض له وقد يجاب عن النظر الثاني بانه اسقط عامل
 من التعداد بل مدين فقط فلما حاج المراكز اسقط الافلاك
 التي تحتاج اليها في محل وفيه ان اثبات خارج المراكز العطار

ليس بناء على ان فيقات المتأخرين مثل الافلاك التي اجزها
 للمحل بل بعد وده في سائر الافلاك المشهور فتركه مع
 حكم بحث وقد يجاب عن النقل بانه بان لم يقصد
 الافلاك الجزئية في التداوير الخارجية المراكز
 بالذكي لشهرتها فيدفع الاول وفيه ان الجوز هره العنق
 ليس شهرته وف غير والمارا بالمجموع مجموع ما ذكره فيها
 الثاني وفيه ان مجموع ما ذكره في ثلثه وعشرون ^{له} والافلاك
 اجزاءا المختلفة الطبايع قابلة الى اختلاف العلل ^{لستلزم}
 اختلاف العلل جاز ان يقتض طبايع الاجزاء اجزاءا واحدا
 والاجزاء اجزاءا التاليف في اصيادها الطبيعية وهي ^{الكل}
 وايضا طبايع الاجزاء اما يمكن لها الحركة الى اجزاءها الطبيعية
 نظرا الى انها يجوز ان يكون منقسمة نظرا الى القوة التي فيها
 الفلكية

الفلكية ولا يثبت بما ذكر استيعاب الحركة المستقيمة نظرا الى ^{طبيعة}
 اجزاء الفلك انما يلزم امتناعها بحسب نفس الامر ولو بحسب ^{اقتضاء}
 طبيعة الفلكية وايضا على ان لم يقل ببقاء صور البسطة
 من المراكز بل من البسطة الى ما ياد وما استدلل على ابطال هذا
 انما يتم في العناصير وفي الافلاك ^{له} وفيه نظرا لانه يجوز
 الى ما حصل النظر الاول منع قوله والا تكاف الاجزاء فابله لا
 يقال او حاصل الثاني منع قوله وما ذلك الا بالحركة ^{الاستقيمة}
 وحاصل الثالث منع قوله فيلزم ان يكون الجهاد متحدة قبل
 الفلك وحاصل الرابع ان الدليل لا يستلزم المدعى ^{لستلزم}
 بساطة الفلك كليا والدليل لا يفيد الا بساطة المحدود
 فالقريب غير تام ^{له} لا بالحركة المستقيمة الى فيه تأمل يظهر من قوله
 المعنى لكل جسم مكان طبيعي يطلبه منها الخرج على اقرب

الطريق **قوله** يخرج حيا الى جوفه ان يكون لها مخرج واحد لا
اتحاد العلول لا يستلزم اتحاد العلة **قوله** لو كانت الاملاك
يمكن حيا ان مثل تلك في البرودة انهم بان يتحركون باروا حيا
في غاية البرودة ما ذكره والثاني بكم والام يظهر ان
التنفس في هذا هذا اذ فيتحيل بربها التلج وهذا القول
هو غاية البرودة مع انها اصغاف التلج **قوله** لكونها بسيطة
هذا يدل على نفى المعاقف الداعل فيها لان في المعاقف مطلقا
والمدق هو الثاني فتأمل **قوله** والتنفس لا ينفخ بنفسها الى
يمكن ارجاع هذا باصل الدليل ويمكن ان يكون جواب السؤال الثاني
من قوله والطبيعة او مخرية مانعة والثالثا فله **قوله**
لا توجب عن الانبعاث الى هذا يدل على ان المراد ما على الكفا
مردف ان الكواكب بجعلها من ما واما كما في صورة
بعض

٩٣

او الملبسة من غير **قوله** تكون منها اجسام صلبة الى هذا انما
ما حرمه من ان انتقال النار الى الارض بوساطة النار المراد
الانتقال بلا واسطة والام يمكن من قبل الانتقال النار
الى الحجر لا يدل على بلبها لان الماء ابيض فيقلب الى الارض مع
رطب لا نأقول لانه في الانتقال من الاتقان في الكيفية
والام يصح وهذا الجسم اكتنفا حاصل من انتقال النار
اليه يكون باروا لانه من الارض فلا بد من الاتقان في
مخلاف انتقال الماء ارسا فان كان الاتقان فيهما في
قوله نفس على ذلك الى فيه يجب على الشارح بلوغ من كلام
ان الشفا من مابل الملوقة فهو بالاولون له والتقني مدق
اذ لا شك انه لا يمكن رؤية لون ما وراءه بل المرمى اتما هو
اللون المخلوط من اللونين **قوله** فتفسر بالالون الى من فوق

اليابس اسع باعتبار ان في الخطيب ليا بس ليس كقيته فعلية
تتابع حرارة النار التي من الكيفيات الفعلية بخلاف
الرطب فان فيهها برودة تامها **قوله** لا تأسهلة القول
للتشكل الى هذا تم لا تاداما مشكلة تشكل واحد صوري
ولا يقبل ما عداها من الاشكال اصلا لا بسهولة ولا غيرها
والتم انه لم يفرق بين قبولها التعريف بسهولة وبين قبولها
التشكل بسهولة والعرف ظاهر **قوله** لا جيل من الخلة الهواء
يمكن ان يتجوز ان يكون حرارة النار مكتسبة من الهواء لا
بواسطة الخلة معها لا يلزم ذلك يجوز ان يكون حر
الكتبة اخرى من الحرارة المكتسبة منها لكن هذا اما يتاخر اذا
كان الشارح فان حرارة النار مقفرا اولا والا فاما ان النار
فان النار هل حرارة او لا سواء كان حرارة او مقفرا فانما
او ملبسة

٩٥

الشفاف بالالون له لا يسلم كون الزجاج الملون شفافا وكونه
 بالتشكيل لا شفافا لا يفيد في الأمتدلال إلا ان يكون ذلك
 مسلما عند الجميع وكان من ضمن جملة الالون له يدعى ان هذا
 التشبيه مساو للتشبيه الامزج **قوله** من انما كثيفة الجان المراد
 من الكثافة الثقل فقل ان اليوسفة لا يسبب غشا للثقل
 تأمل **قوله** كان النار اشرف من الصا س المذاب ثم يجوز ان يكون
 ملائمة للمتشابه اكثر من ملائمة النار لعنول محلها الحرارة ^{الشد}
 كما سبق في الأجسام الصلبة **قوله** انا اختلف في وسط العالم الى كونه
 الارض وقت الاختلاف في الوسط لا يستلزم ان يكون في الوسط
 واما وان لا يتحرك عنده واليه يجوز حركته واليه في غير وقت
 الاختلاف ويقع على سبيل الاختلاف في الوسط وقت الاختلاف
قوله لو لم يتابعها الهواء الى لا يقع على تقدير مشابهة الهواء
 بلزم

بلزم ان يرى حركه الحجز من المرسين بقوة واحدة الى
 الجهتين المختلفتين مختلفين بالسرعة والبطء اذ المرسى
 البجته الموافقة يتحرك بقوة والمرسى الى البجته الخاففة
 يتحرك بقوة واحدة مع معاودة الأخرى لها الا انقول تجب
 سرعة الأول حركته مع الأرض الى البجته الخاففة البجته
 حركته تحيل **قوله** اقول الحكم بتشفيف الأرض الى غاية قوة
 كلام انما ثبتت شفافية الثلثة اعم النار والهواء وال
 فاذا كان الأرض ابيض شفافة فالحاصل من الجميع يكون ابيض
 شفافا فلا يتصور الاختلاف ومنعقد انه يجوز ان يكون
 للجميع حال ليس لشيء من الأجزاء **قوله** عالم الكون والنفس
 الى الكون مدون صور نوعيه والفساد والهاوند ^{بطلان}
 على الوجود بالاشتمال **قوله** في حالة واحدة من جهتين الى
 بعد العدم والعدم بعد الوجود

الوافقة بحركة الحركة
 وتجبر بطول الثاني حركتها
 مع الاصل الى البجته

بعد العدم والعدم بعد الوجود

يقوم منها انه اخذ الجهتين فعليته وهو بطلان الجبهة
 الماخوفة في تعريف التقابل هو التقيدي **قوله** قالت
 الحكماء الانواع المتولدة الى الانواع المتولدة ما يتوقف
 كل فرد منها على كل فرد من ذلك النوع والمتولدة اعم
قوله فان المتولدة اما الى هذا بناء على كونها على هي
 الصورة بنو سطر الكيفية فيكون رجوعا عن الكلام الشا
 ويمكن ان يكون المراد بالتمام ما من شأنه العقل والتأثير
 سواء كان في مادة نفسها فيكون بالذات او مادة الأخرى
 فيكون بسبب الكيفية وعلى هذا فلا دور هنا بل **قوله** بلزم الدور
 فديق بوجه ان يكون هذا دور مقيده لا دور فعليته **قوله** ان
 المحال لان غير مندفع لما نقرر ان الكاس نفس الكيفية
 باقية هي الا نكسار غايه الامر انه انعدم شدة وتوقف
 المحذور



المحدور نعم يرد عليه ما سيشير بقوله قلنا من السبيل
قوله فلا يصور كون الى اذ لا يمكن اجتماع الوجود والعدم
 بعينين **قوله** قلنا من السبيل الى فيه جبت لان عدم كسر
 البرودة الشديدة لسورة الحرارة لأن الكسر يدري يحصل
 شيئا فشيئا ليس يحصل نعم يرد عليه ان ذلك الكسر الى
 تدريجاً في كل مرتبة من مراتب الكيفيات يكون الكيفية كما
 في تلك المرتبة فاعلة لروال الكيفية الشديدة بالنسبة
 اليها في أن مدون الكيفية المراجعة يكون كيفياً ^{متممة}
 فاعلة لروال الكيفية الشديدة بالنسبة اليها اذ في
 تلك الكيفية لا يمكن استنادها الى غير الكيفية المراجعة
 اذ لا كيفية اخرى حتى يستند اليها فليزم تقدم ^{تتممة}
 على فعال الشديدة مع ان الأمر بالعكس **قوله** و



كالمختلخل الخ الذي دخل في خلل لا شيء فان الخ الخ الخ
 دخول الخ في خلل لا يكون المختلخل بمعنى عظيم الجسم
 بل كان هيئتها كانت حقيقة لا تختلخل فالمراد الخ الخ
 تأمل **قوله** اذا التداخل حال الخ فيه بحيث لا يحد بموجبه التكاثر
 لا يحد بالحد لا يتكاثف لان سبيل التكاثر البرودة لا تافق
 في الكمال الهواء يتحقق التكاثر مع انه حال **قوله** مرجعها
 واما الخ قد يات في كون مرجعها واما اعداد التكاثر يدل
 على الاستحالة والكون معا والاول يدل على الاستحالة فقط
قوله قال المصنف عدم نهايتها الخ اي مع عدم تناهي كل نوع
 بحسب **قوله** الخ الخ على الخ **قوله** فان كان كل نوع في بعض
 ان كل نوع اشخاص غير متناهية متفارقة وان كان لذلك الخ
 طر فافراط وتفرط فان كون ذلك النوع له طر فالانفان

علمنا

بنا

فالجسم متحد **قوله** كما يتوحد الجسم الخ والقول مبدى بان يكون القدر
 المشترك هو اتحاد الجاه جميع الأقسام **قوله** اي اعتبار النظام
 الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
 لا يحتاج الى العلة بل الى الصياح اما هو في الحدوث **قوله** قيل
 الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
 وهو غير معقول او من طر بان الصفة دائمة لامتداد الأقسام
 فعين انما تحدث انا وتعدم انا ولا يبقى من انين ثم يعيد
 والآن ان عدمه في هذا الزمان دون الثاني من زمان
 وجوده ثم جها بلا مرجع **قوله** فله هبوط الغلة الخ فوهم
 هذا القابل ليس هذا القول بل من ان النظام قال كل
 يلزم منها تبدل الأقسام فكان كلام هذا القابل انما
 للنظام الا ان **قوله** معنى كلامه ان هذا التغير من النظام

ما فكرت فيها بالاسم بل بالترس فقط **قوله** اسطوانة غير متناهية
 الخ يمكن الاثبت في الاسطوانة بان يكون احد ضلعي المثلث
 ما يساوي طول الاسطوانة والآخر ما يساوي عرض الاسطوانة
 الخ فنقول الضلعين المتناهيين طول من الضلع الغير المتناهي
 وايضا يلزم كونه محصور بين حاصرين على هذا الشكل **قوله**
 احدها ان الأقسام الخ ماذ لا يلزم من الالباس وعدم
 الامتياز عند الحس عدم الامتياز في نفس الامر **قوله** رجاء
 الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
 بالغيب من غلهم وهم بالغيضا فاعلم ما هو من البصائر
قوله لان الامتياز باللوان الخ بل الامتياز في اللون
 يستلزم الامتياز في المنزوع لان المنقش للاند المصورة
 النوعية واذا اختلفت اللوان واذا اختلفت اشكال

فالجسم

غير معتد عليه ان هذا المنقول كله من هذه الكلمة الا
 ان ظاهر العبارة مخصوصا قوله فقد قيل بان من ذلك **قوله**
 قال المصنف الكيفيات المنزلة لم يكن كذلك الكيفيات المسبوبة
 والملموسة اذ في كل واحد منهما تأمل فان الاجسام ^{لصفتها}
 قابلة لها وكذا الفلكية حتى نقل عن فليس غير ذلك ^{سقط}
 ما خوف من اصوات الا فلا ذلك ولا بعد ان يكون الكلام
 في الاجسام التي ليس اوهى لا يجوز حملها عنها فالتأمل
قوله كذا ما سأل في الاصول ان يقول قاسم حال الاجسام
 المنفصلة عنهم على الاجسام الغير المنفصلة **قوله** وضعفه
 ظاهرا انا اولاه فلكونه سببيا على القول بالجزء وقد
 ترابطا له واما ثانيا فلان الحال ما هو فيها عرض واحد
 لكل واحد من الحقلين لا مجموعهما كما مر في بحوث قيامه بالكل
 من غيره والى

من غيره واحدا واما ثالثا فلان قوله بولي طويل ثم بل هو غير
 التتابع **قوله** سواء اريد بالطويل الجوهري او الطويل والعرضي ^{الاول}
 بل التتابع واقع في ان غير الصور واللون مرتبا بالذات فاما
قوله واعتبر من عليه بانكم له حاصله وماله انه ان اريد يكون
 الانتقال مسبوقا مسبوقة في معنى افراد فممكن لان من منه
 ان يكون تحقق هذا الانتقال في معنى كل فرد مسبوقا بتحقيقه
 في معنى فرد آخر ولا يلزم منه حدوث مهبة الانتقال وان اريد
 انه مسبوقة مطلقا فهو كسبب لا تحقق له الا في معنى ^{قوله}
 ولا يمكن وجودها مجزأة عن الافراد حتى يتصف في نفسها
 بالسبوقية بل انا انما انما يكون بجميع الصفات في معنى ^{قوله}
 بمعنى ان انما انما عين انما الافراد فالان منه ^{قوله}
 الافراد واما واحد منها فكل **قوله** احيى فيه عدسات الحركة

الحكي يمكن ان يكون جزئي وان كان مسبوقا لعدم ذلك
 لعدم معرفتنا ابدأ بوجوده من غير ان يتحقق العدس ما معروف
 بتحقيق الوجودات فلا ينبغي ان يتفكر من الوجود ويتفكر ^{النقل}
 على عدم فتنبه **قوله** اقول ان ما سأل في العلم ان هذا الكلام
 جواب عن اسئلة هذا الاعراض باختبار الشئ الثاني ^{قوله}
 مفهم لكنه لا يقتضي ^{لشئ} يقول ذلك كاف لنا في ثبوت ما ^{عنايه}
 مع انه يقتضي حدوث مهبة الحركة ايه بعد ضم المقدمة
 الاخرى التي هي تنامي الجزئيات وان لم يكن محتاجا اليه
 فانبات العلم وليس هذا اعتراضا على كلام المتن بانه
 مشتمل على اعتدال الشكائهم من ظاهر العبارة تأمل **قوله**
 كعشر الذوات ^{لشئ} ولما كان يقول الذوات اجزاء فربما لا
 اجزاء دليل تطبيق فيها والاسلوب اجزاء البرضا على هذا
 المطلوب

الطلب مثل اجزاء الزمان على تنامي الابعاد **قوله** لا تنامي
 الامور الموجودة ^{هنا} على كلامه انه الوجود ولم يسلم الاجتماع بناء
 على ان اجزاء الحركة لا يجمع في الوجود كما هو المشهور وفيه
 تأمل اذ تلك الاجزاء ليست موجودة في الخارج بل في الخيال
 واجتماع تلك الاجزاء في الخيال ظاهر لا سر فيه تأمل فيه
 قوله لانه متصفا فانا ^{قوله} واما المتصفايان المشهوران فلان
 يجب التساوي فيها الا باعتبار احد المتصفايين الحقيقيين
 معهما مثلا لا يتصور عدم تساوي افراد الوجود افراد ^{قوله}
 لكن ان اخذنا الاب من حيث انسابه بالتساوي ^{قوله} وهو كنهنا
 واجبة عندهم ^{قوله} لا يجوز هذا ينبغي عدم السكون الوصف لان الحركة
 الوصفية واجبة للذات فلا ^{قوله} لا ينبغي عدم مطلق التكون لانا
 نقول قد انبثا حدوث جميع انواع الحركة الدليل جار في الكل فانا

ثبت حدوث نوع واحد من التكون كقول المطلوب اذا لا يجوز
 خلق الجسم من كل نوع من الحركة ويقال لها **قوله** ما يقع على الجوز
 الاخر الى جسمين في الامر ثم وحسب الفات في مقيد **قوله** فيقع على
 بساطها الى يجوز ان يكون تحركه بحركة الامر لما في الحركة الامر
 البسيط تأمل **قوله** وما هو الا بالحركة ما ثبت انتاع وقال
 على تقدير بقاء ما تم ان يكون بالذات والغير هذا فيقد
 امكان زواله امكانا ذاتيا والامكان الذاتي لا ينافي في الانتاع
 المطلق تأمل **قوله** واجيب عن ذلك الى فيه ان الجسم من محض
 في التو واللون عند التكون الذي هو معنى الوجود من العقول
 الثانية فكيف يكون موجودا في الخارج فضلا عن ان يكون محسوسا
 وايكون الكون تام مهية الحركة والتكون غير محمول كونه جزء
 او خارجا لا يقع على تقدير بقاء تمام ماهيتها او كونه وجوديا لا يلزم كون
 التكون

التكون موجودا اذ يكون بوجود المهية وجودا في ذاتها لا يتو
 لا شبهة في انشأ الجسم بالتكون وتبين انشأ شيء بغير
 وجود في مهية موجودة **قوله** الى عدم واجب الى انشأ
 عدمه بمعنى ان يمنع زوال ذلك لعدم والعدم الذي يمنع زواله
 عدم شريك واجبا لوجوده فيلزم ان يستند ذلك لعدم الى
 عدم واجبا لما ابتدأه وبواسطة فيزوال انتاع ذلك العلم
 يلزم زوال انتاع عدم الواجب اليه واذا جاز زوال انتاع عدم
 الواجب جاز عدم الواجب واذا جاز عدم الواجب جاز زواله
 فيجوز المحذور وهو زوال الواجب **قوله** ثبت عدم ومما يجب
 الاعراض الى اعمدات جميع الاعراض الثابتة الحق الوجود في
 مجزأة عدم ثبوت المجزأة انتاع الاعراض القائمة بها هذا الحكم الظاهر
 على جميع الاعراض بانها عادية ونظيره قد مر **قوله** من الامتياز

قوله الوهية الى ان الامور الوهية اذا لم يكن منشأ انتاعها موجودا
 يكون وهية محضه صفة محضه وهيهنا كذلك لأن الزمان غير
 في الذات لا يمكن ان يفرغ الامور المختلفة لشيء الى الامور في
 الاجسام ليس وجودا مستو ذات الله وعلى تقدير وجوده ليس
 يختلف نسبة ذاته تعالى الى الجواهر ولا نسبة بعضها الى بعض فلا بد لا
 ذلك من دليل تأمل **قوله** التي جميع هناك بعدد ما يمكن طلب
 التجميع بين الزمان ومكان الزمان وبين وقوعه غير مقارن او بين
 الوقوع مقارن الواجب بين الوقوع بعدد مع ان التجميع حاصل
 عن العلة المستقلة نسبة الى الامر على السواء **قوله** اذا زوال
 هناك موهومة موقفة الى بخلاف الاوقات الحاصلة مع حدوث
 العالم فان له حقيقة محسوسة في الامر **قوله** واقول هذا الكلام
 الى وقال في ما شبهه هذا الموضع لا معنى له في غير هذا الزمان
 ان الامر

ان الامور الوهية اذا لم يكن منشأ انتاعها موجودا يكون
 صفة محضه وهيهنا كذلك لأن الزمان غير في الذات لا يمكن ان يفرغ
 الامور المختلفة لشيء الى الامور في الاجسام ليس وجودا مستو
 ذات الله تعالى الى ما مر اتفاقا **قوله** وانما في الاوقات التي قبل الى
 هذا ما لا يحصل له لأن الزمان لا يتحقق له الامع العالم لا
 مقادير الحركة التي لا يحصل الا للجسم فكيف يقول لم يوجد
 وايضا العلة المستقلة يكون التجميع فان قلت هي متحققة قبل
 فيلزم التجميع بلا مرجع فنقول يلزم في طلب التجميع بين الاوقات
 الوهية الا ان ين طلب التجميع بين الوقوع في جميع الزمان
قوله على عدم ما هو حدث الى ان حدوث الاجسام لا
 الحد الذي حدث فيه بل قبله من الحد والوهية متعقبة
 وما بعد ما ياتي في الحد والمفروضة والامتداد الموجود

بالفعل ولا يتحقق وجوده الا بوجود الاجسام غير متصور لا
معقول وكيف يتصور ان يوجد موضوع الاضراس بعد وجودها
وفي انشاء الامتداد الذي لا يحصل الا بهذا الموضوع فما ذكره
الشيخ من الاصل هو الهيئة الصورية **باب** من ابرج الى يمكن
ان يقال للشيخ هو الهيئة الازلية فنقل الكلام اليه انما لم
ان يقال ذلك الوقت امر اعتباري لا يتحقق له الا بالتصور فابل
في مقام المنع الى بناء على ان المنع لا مذهب له لكنه لا
ادخل الحكماء بقوله انما لم **باب** من ابرج الى يمكن
او عند من يريان بهان التطبيق فيه **باب** سيما الشلوك و
الاضراس معا لان الاول بناء على احوال ان حقيقة التفرع
عدم الاحتياج والثاني بناء على ان حقيقة الاحتياج لا تستغنى
بوجوده لا يفيق عدم الاحتياج **باب** هو اول ما يعيد الى يمكن
ان يقال

انما ذكر السورج بالاضراس

ان يقال لو كان الصادق الاول هو الجسم لم يبق سببه على اثر
لما نرى ان الصادق الاول يجب ان يكون علته لما سواه من
المعلول **باب** اعلم ان سبب المشي الى الخ لا يكون التساقط المشي
في ثابته باللاحق علة ذلك باللاحق فالامم او وجوده يمكن
احتمال العزم في قوله في ثابته لكنه امر عند الاستغناء بان
العزم كما يكون مشروطا في الثابته على الموضوع كذلك مشروطا في
الوجود بمثل النفس والصورة بالنسبة الى المادة **باب** بالمشي الى
منع ذلك بان العزم مشروط بمحل فجاز ان يكون الصادق الاول
بعض صفاته تعالى نعم ان يتم الرضا بالمنع كونه فاعل وقابل معا
الدليل عندهم **باب** فلم لا يجوز ان يكون الصادق الى وانما كما بسطنا
لم يكن امره ما قيل في الصورة الجسمانية **باب** فلو سلم فلان ان
الحق الى هذا منع مقدمه لم يسبق ذكرها فكانت منسقة من سفل

الميل فيه لا يقبل التحريك القوي وتأتي وقته فلا يتم والدليل
لا يدل عليه **باب** كالمجرات والكلمات النظم المجرى صادرة عن الله
تعالى مقارنا لارادة العبد لانه فعل صادر عن النفس كقوة عندهم
باب او هذا الدليل موقوف على دوام الحركة الى هذا الدليل فافان
على ان يدرك الحركة وعدم انقطاعها ولا ينافي ذلك حدوثها فلا
يلزم من عدم انقطاعها لا ينافي انقطاعها فتم الحركة مثبت بين مدتها
فلا ينسب بداية الحركة وعدم انقطاعها اثباتا بابتداء الحركة
في من جهة فدها بناء على ان ما ثبت فدها انشع عنه لا يقال
اثباتا بابتداء الحركة بما مر من انما حافظه للزمان والزمان ابدى
والا لكان وجوده قبل عدم قبلية لا يجامع العبد معها البعد وكل
قبلية كذلك يكون زمانية فيكون بوجودها الزمان زمانا وكذا
بعده زمانا ولا حاجة لنا الى اخذ انية الحركة او الزمان

مقدرة وتعتبر ان يكون الاستدلال على عدم جريان كون المنع الا
هو ليس كما ثبت عندهم ان الصورة شريكه لعلة الفاعلية لا يكون
فيكون وجوده الجسدي بل فتتصوره اسوقا على وجود الصورة فلو
كانت الصورة هي المعلول الاول لم تخر الصورة عنها فلا ريب
ونفع كون الصفة غير الذات الى فان قيل صفة الواجب يمكن ان تكون
امر عرضيا او وجوديا من غير الاقسام الخمسة قلنا ان كان عرضيا
لا يكون وجوده مشروطا باللاحق متى لا يكون فيه سبق في التا
الحاج خارج الى واضمحور ان يكون استقلال الجرم مشروطا بعلة
تركيب الجرم الا ان لا بد ان يفيد من دليل لا يجوز ان يكون
متغيرا الى لا حاجة الى نفي الجسمانية وما يلحقها من المعنى سا والكل
على تقدير تجرد ذلك المركب فلا حاجة الى اثبات التجرد وانما
الميل الى غير سلم بل لا بد من إمكان مبدئ طبيعي اخر شرط علم
الميل

ههنا على أنه ينبغي المناقشة على قوله أو جينا انقطاعا
نقد والتسليم في مجزئته الحركة لم يثبت ولم يجب انقطاع
الحركة غاية الأمر أنه لم يثبت عدم الانقطاع وبنيها بوجوب
ههنا **قوله** أو لا ثم أن طلب الحال في هذا المنع أمّا بنوعه على التقدير الذي
مر ولا حاجة إلى أحد إمكان الحكم مطلقا وإن ثبت أن طلب الحال
محال كما فهم من كثره من الدليل حتى يتوجه المنع بأن ذلك أمّا
يكون محالاً بعد العلم باستحالة التبدل بفعل المطر فما نحن فيه لا يكون
محالاً ولا لم يحصل أصلاً فيلزم اليأس فيقطع الحركة في قول
يجوز دوام الجلاء لا يكون إلا جهتا سيجي ولا يلزم اعتراض
أخر **قوله** فلا نسلم أن عدم وجوب الوضع في هذا المنع يتوجه
التعريف بالسند من قول المستدل فلا يكون شيئاً من الأول
واجبا لشيء من طبائع الأجزاء المفروضة فالنقل عنه جائز
جند

فكلاً ناقلاً **قوله** فلا ثم أن العايق عن الحركة في قدر وضع
تلك المقدمة عند قوله قلت تكون تلك الصورت المذكورة
في الاستدلال عليه ثم سلم بطلان الاستدلال ومنع ههنا تلك
المقدمة ما سلم بسند آخر لأنه سلم المقدمة الممهدة أولاً
ثم منع بعد تسليمها كاهل العلم إذ الظاهر التسليم مما يتعلق
بالمسح لا يستلزم **قوله** ولا من سلكه في معنى من سلكه واحد
من الذات والصنعة **قوله** أن يديم الأجاء التي فيه لن وشر
مرتب **قوله** حتى صار معارضة في الظاهر أن مراد المصنف أن
الدليل الذي قد مر على استثناء المحل لا يتم أنما يدل على
الاستثناء لا على خصوص الاستثناء بالذات وأما صلا أن لا
للمحل لأن وجود المحل يستلزم أن يكون المحرك مع العايق
كأن لا معه وذلك محال ولا ينبغي أن اللزوم منه هو لا
مكلاً

ما ذكرت يرد على التعريف المذكور للاعتراض لكن لنا أن نقول لا
هكذا لأن إحصاء العايق الخارج في هذا ذكر ثم الاستدلال به
أن يلحق من الفلك صورة متوقعة عاقبة عن الحركة الوضعية
قوله ومعناه في معنى اختلاف طبائعها بعدم مركبتها ومعنى
عدم مركبتها وجوب الوضع لطبائع الأجزاء والمنع عليه ظاهر
إذا استلزم الأول للثاني ثم كيف الاتحاد والاستدلال **قوله**
يجوز انقضاء طبائع الأجزاء لعدم الحركة مع جواز دفال
الوضع عنها بحركة ما يقدر الوضع بالقياس إليه **قوله** لا يقتضي
الطبيعة القويّة التي أن طبيعة الغزائية لا يقتضي القويّة
ولكن لم لا يجوز أن يكون لوزم القويّة ناشياً لما نحن على علم
حركة ما سوى الفلك فإن طبائع الأجزاء من حيث هي مسلم
أنما لا يلزمها الأمور مختلفة وأما مع انقضاء شرط خارج
مكلاً

فكلاً ناقلاً **قوله** فلا ثم أن العايق عن الحركة في قدر وضع
تلك المقدمة عند قوله قلت تكون تلك الصورت المذكورة
في الاستدلال عليه ثم سلم بطلان الاستدلال ومنع ههنا تلك
المقدمة ما سلم بسند آخر لأنه سلم المقدمة الممهدة أولاً
ثم منع بعد تسليمها كاهل العلم إذ الظاهر التسليم مما يتعلق
بالمسح لا يستلزم **قوله** ولا من سلكه في معنى من سلكه واحد
من الذات والصنعة **قوله** أن يديم الأجاء التي فيه لن وشر
مرتب **قوله** حتى صار معارضة في الظاهر أن مراد المصنف أن
الدليل الذي قد مر على استثناء المحل لا يتم أنما يدل على
الاستثناء لا على خصوص الاستثناء بالذات وأما صلا أن لا
للمحل لأن وجود المحل يستلزم أن يكون المحرك مع العايق
كأن لا معه وذلك محال ولا ينبغي أن اللزوم منه هو لا
مكلاً

ثم الدليل على خلافه بل لا
يجب اصطلاح شي للمعنى

المطلق لا الدافع وانما هو مجرد كونه فقيده تأمل اذا
المعارضة هي تعني الدليل على خلافه مع عدم المعارضة
المنع والسند لهذا المعنى هذا المنع اشارة الى منع مقدر
الدليل اللهم الا ان يقال المراد بالمنع اللغوي والمقصود اجراء
الدليل على خلافه حتى يكون معارضة اصطلاحاً بل يستلزم
ان يكون الحجج الاظهر منه حتى يستلزم ان يكون عدم الحجج ممكنة
في تلك المرتبة ولا يلزم من امكانه في تلك المرتبة امكان وجود
الخلا فيها ويقتضي على ما ذكرنا قوله لان ارتفاع وجود الحق
الى قوله حتى يبين امكان الارتفاع امكان الخلا لوجود
ذلك الا ان لا يخفى ان ما عني فيه ليس هذا القبول اذ عدم
لكونه عدم مطلقاً لا يصح ان يكون علة لوجود الحق الا ان يقال
بمجرد ان يكون جزءا غير العلة وحكمة حكم العلة في ذلك

بل لا يمتنع

بل لا يمتنع الملازمة الى هذا المعنى مشترك الوجود ولكن ما سبق
عليه فلهذا يخاف ان يقول معارض معكم بمقدرة ان اختلف في ذلك
قد ليس وان لم يكن برهاناً لكن يلزمكم الاعتراض بوجهه فيكون
التي اميتا ويمكن ان يوجد كلام صاحب القيل بوجهين
الأول ان بناء كلامه على ما ينبغي عند قوله قبل هذه المقدمة يستند
في البرهان فنعلم ان بعض الاستدلال ولا يخفى ان بعد
استقالات تلك المقدمة ونقص برهان الدليل على وجهه ينبغي ان يقع
المنع الثاني ان المستدل ان يقول انما اوجب الملازمة
بين عدم الخلا ووجود الحق بعد اعتبار وجود المحاور ولا
شك ان تلك الملازمة متعققة على تقدير ان يكون كحاور
علة للحق ولا يتحقق على تقدير ان يكون غير ذلك حتى كما
فيشتر اليه صاحب القيل عند التزويد فاذا كان المحاور علة

على الاستدلال ولا يمكن
للمعارض ان يقر معارضة
على وجهه انما يقع به

للحق كافر مناه في الدليل بتحقيق الملازمة وتم دليلنا وان
عني علة لوجود الحق لم يتحقق الملازمة ونحن نقول بان
المحاور ليس علة للحق بل العلة غير المحاور فلا يمكن لكم ان تثبت
الملازمة علينا ويؤيد هذا التوجيه تزويد كلام صاحب القيل
وكلامهم انهم حيث قالوا قد يحتاج الى اصل الاستدلال باننا منع
الملازمة بين عدم الخلا والحق بعد اعتبار وجوده تأمل
الحق معنى اه اعني عدم الخلا المعاني يستلزم المحاور المعاني
كالعكس فكل واحد بالجملة الثلاثة بين المطلقين وكذا بين
العينيين ثابت بالاريد وهو كاف في المطلوب وانما على الاطلاق
فلا يلزم اصل ذلك ظاهر اوله الاقسام لتأخر الحق
فالحجس الذي اصابه ما جزم منه مقدم على الحجس المعلوم وهو مقدم
عليه لا يفرق من مقدم ما يلزم تقدم الشيء على نفسه كما
البناء

البناء الى وجه الصورة التوجيه التي للثبات وكذا النفس الحيوان
صوره نوعية الحيوان كهيئة السيف الحديد الى اعراض
الحديد وليس المراد الله تعالى اوله بالنسبة الى الحديد كما في قوله
سما قطع السيف للمراد بالحديد السيف بان يكون الامر للعهد
والا فلهذا ان يقول بل بالحديد السيف لا يخرج منه الكمال
الاول الى هذا ان كان المبحر له جزء كاهو الله ضد القيد يخرج
الكمال الاول للامر من كاحطو الثلث بالنسبة الى الثلث
فلو قال يخرج الكمال الاول لغير الجسم لكان اوله ومن
التفكرات في هذه المسألة لان العقل ليس بفعل صادر عنه
متنازعة الى الانكسار الى تنازعه الى انكسار غيره
بحوز اقتضاه البقاء كسراج الذهب لان يحبر على الانكسار
امر خارج كاهو كذا بعد ثبوت النفس المدبولة فانه

اما ان لم يكن له جزء

يعتد به حتى يحصل كماله لا بد لتنفذ ذلك من دليل
لا يتحقق من صفاته والتقدير المحي فيه تامل فان النفس في المرتبة
الحيوية لا بد له الا ان الذات البحث بالعلم النقي ولا يحصل
له التقدير بالوجود تامل **فان** هذه الاصلية المحي بعد الدليل
يمكن اثبات ان النفس غير مجردة ايها كما انها غير الأجزاء الاصلية
فما حل ان الأجزاء بالوجه المتان لا يمكن ان يكون بعينه
الأجزاء الاصلية او الجوهر المجردة اذ يجوز ان يكون بعنوان
كونه مشارا اليه باناشلا **فان** المحي وايضا منقوصا يبين
الإنسان فان من لا يعرف النفس المجردة في يد يحتمل بان
من اول العبر الى آخر بل يعرف ان بدنه بان من اول العلم المحي
مع تبدل البدن واجزائه واعراضه فليكن ان يكون في البدن
مجردة لا ينفك بالتحليل فتكون النفس حادثة في البدن مجردة له
ولا يمكن

ولا يمكن بحجة كون النفس متعلقة به تامل **فان** قول القائل هو
مجرد الجوهريّة النفس لم يثبت فيها قبل والدليل المذكور هو هذا
انما ينفي على التجرع في الجوهرية بل لا بد له **فان** خطا النفس
هذا انما يعقل النفس اذ كانت النفس مجردة لأنه لو لم يكن
النفس مجردة بل يكون مادية فلا ارتباط بين ذلك المحي ودوا
لأنه لا يربط بين المادى والمجرى **فان** لا ينافي مجردة المحي بل ينافي
لأن عدم الاشتراك والتكليف مانع من التجرع وان كان بالعرض
فان قبل السؤال ان المحي السؤال الاول ينفع باعتبار السند
الثاني دون الاول **فان** على الوجه الذي يتحقق المحي وهو ان
الذهني للشيء ما يمكن بان يتسام معية ذلك الشيء نفسه
فينفع منع ان العلم بان يتسام صورة العلوي في العالم ومنع
شاعرة الصورة وهذا الصور في تمام المعية **فان** وايضا فان

لنفذ الصور في الماهية وكلاهما في دليل الوجود الذهني
لاننا في ذلك كالمرة **فان** واجب بان صفات النفس المحي حاصل
المحوي عن النفس ان في بعض الصفات هي الحقيقية تخلف الحكم
غيرهم وفي بعض الامور غير الحقيقية حيوان الدليل غيرهم **فان** لأن
الأدراك موقوف على المقاييس والمقاييس ليست **فان**
بالمقاييس المحي فيه تامل اذ الظاهر ان المحي لا بد ان ادراك
الصفات الامانية يحتاج الى عمل المقاييس ولا يمكن فيه صفوة
الصفة ومنصور ما يكون المقاييس بالنسبة اليه **فان** وفي المحي
انما قوله اوجب بان النفس **فان** في المحي للمحوي في الاول على
النفس ليست مجسم وهي هنا على انما ليست بماله **فان** وفي
المحوي بان المستحيل هو ان يثبت في النفس في حالة واحدة
علم مغايرة بالذات غير متناهية **فان** هذا هو الوجه الاول بعينه

النفس في دليل آخر على كون النفس ليست قوة بسيطة ويمكن
حمل عبارة المقام عليه **فان** لاننا نعقل المحي اعلم له **فان** المحي
يعقل اي يدرك بتوسط الله والمراد بما حصل القوة الجسم
فان الباصرة قوة مودعة في مكنى العينين المحي كذا
يسمى وسينشأ المحي من القوة الجسمانية التي في ادراكها
عند قول المقام **فان** تامل ولا تنفك الطبيعة حيث قال هي هنا
لأن القوة المنطقية في الجسم تامة له في الضعف والكمال
لاننا انما نعقل بواسطة الجسم فيكون الجسم له **فان** لها **فان**
تأمل ان لم اذ يجوز ان يكون حلول الصورة انما يتحقق بنفس
المادة وارتسام الصور العقلية في مجموع المادة الصورة
بناء على حلول الناطقة في المجموع فلا بد ان اجتماع المتلدين
فان وسبق هذا الوجه ايضا المحي وايضا على انما الصورة
لذلك الصورة

يكن محل عبارة النفس على ما ذكره انتم سابقا في اثبات انها ليست
 بقوى جسمانية بقوله وايضا فان النفس يدرك ذاتها والاشياء
 وادراكها كما هو المدرك للجسم الذي يملك في لا يلزم في كلام
 انتم قدس سره تكلوا ويلزم على انتم انه ذكر دليل او اسند الى نفسه
 وهو قدس سره في كلامه **انما القياس** الى ذلك انما لا يستد
 الشك في ان الله و **القياس** المذكور بانه **ما لا يلائم** الى ان القياس
 اسم لما فوق الواحد في نفسه لو سلم فغير مفيد في محو ان يكون
 لكل فرد نوع محصور فيه الا ان في هذا لا يكون مذهب الواحد في
 الاستدلال في مقابل الخصم قال انتم لا يقتضي اعتلاهما الى ان سلم
 فيستخصها الانواع **انما لو كانت العوارض** الى ان كما ادعاء الخصم
 وهذا يقتضي عليه **انما بالانقسام** والتجزي الى لا يقتضي ان
 الكلام على تقدير ان يكون النفس واحدة في الاول ويصير متحدة
 بعد التقاطع

بعد التقاطع بالبدن فلا يفتقر عدم الزاوية البدن لتكثفها
 وبعد التقاطع بطريق التجزي وكذا لا يفتقر قوله وانما في الاول
 بالابدان لان المفروض ان التمايز والتعدد بعد التقاطع وايضا
 الظاهر من كلامه ان وجود البدن كان تجزيع النفس وليس كذلك
 فالاولى ان يتي الانقسام والتجزي لا يصح الا بمادة واحدة محل
 هو فيها والنفس مجردة ذاتا كما مر فلا يصح فيه ذلك **فمنه**
 في شخصه الى فلو كانت النفس متعددة في الاول وهي متحدت بالثبوت
 فلا بد ان يكون لها مادة في الاول بما يتمايز بعض الامراض عن بعض
فان ويتم الكلام بما مر الى بان في مادة النفس هي البدن والمركبات
 العنصرية مادة فلا بد ان يكون في الاول فلا يصح التعدد فيها ولو سلم
 فالكلام في النفوس المتعلقة بالابدان احادته والها الكثرة وتمايز
 وفقدتها في الاول بالابدان لا يقتضي الا بالانقسام في تلك

الابدان الى هذه الابدان وهو تنازع وسبق بطلان **فان**
 قد مر ترقيقها فان قولكم ان الاختار لا يكون قدما كما في قولكم فينا
 ان القصد والارادة مقدم اليه قلنا ان اردتم التقدّم
 الثاني سلم لكنه لا يبيد اد التقدّم الذاتي لان الثاني تقدم
 الزماني وان اردتم التقدّم الزماني فتم وايضا قولكم الاول
 لا يكون الا بالمادة وبذلك لا ينسب الحيوان وايضا قد سبق الكلام
 على قوله ان الاتحاد بالماهية والتكليف بالارادة انما يتصور
 في مادة واحدة **فان** لا يمكن وجود السواد الى الجسم قد سبق بعد
 فتاة السواد لكن لا يلزم ان يكون محال محل استعدا او عدم كذلك
 فان استعدا او عدم لا يجمع مع فعلية لما نقرر ان الفعلية
 يتناقض الاستعداد فعند عدم مفهوم لما وجب اشتغاف استعداد
 عدمه فلجزم انشاء محل هذا الاستعداد وايضا وعند ذلك يجوز
 ان يكون

ان يكون محل استعداد عدم النفس ذاتا والحال فيها **فان**
 التباين في قوله تدرك الجزئيات هذا الشأن الى دفع كلام انتم
 القديم الذي اقره السيد محصل كلام انتم ان المعرفتين سر
 اصطلح على تخصيص الامراض بالجزئيات وحاصل كلامه قد مر
 انه لا حاجة لتوجيه كلام انتم طائفة الى انكما اصطلح على
 ادعوا مقابلتها لخاص العام فربما على ان المراد به ما عد ذلك الحاشي
 وانتم استعمل الامر في الموضوعين اشار الى هذا **فان**
 تساو بينهما او تمايزهما من جميع الوجوه محقق في العوارض المحضه
 يفتقر الى تبيينه وبما لا يجد نفعا الذي يجوز ان يكون الاضداد
 بسبب تلك العوارض **فان** هي معان جزئية الى ان المعان الو
 المدركة للواحد لا بد ان يكون منقطة ماعن الامور الخارجية
 او عن الصورة الحسية فلا يلزم الا تجزئة المحل الخارج **فان**

في نفس الامر لا عند العقل بمعنى عدم علمه بوقوعه وان اراد
 الجواز العقلي او يحوز العقل في بعض الاوقات ان يتحقق
 عنده الجبال الشاهقة واليا من الى آتية ولا نراها بمعنى ان
 العقل لا يجزم بعد زمان في وقت مساو لا تعلم منه ما نال لا رية
 ثم اذ لا يلزم من امكان شئ محض بنفس الامر عدم جزم العقل
 فانا تعلم علم قطعيا ضروريا انا اذا ادخلنا بيتا من النار
 احمر فتناول بعد مرون من البيت لم ينقلب احما ويتسا ذهابا
 امكانا في نفس الامر ووقوعها في بعض الامكانات هو شأن
 الانبياء فان اجازهم محض العادة جارية بوقوعه ويجزم العقل
 بتحقيقه في كل وقت فظهر ان امكان شئ في نفس الامر لا يلزم
 جزم العقل لعدم وقوعه فان عدمه يذم يمكن مع جزمنا بعدم وقوعه
 بمشاهدته وسماع صوته وليس بدنه فانه ان تلك الحالة المشاهدة
 لاحراز

حالة

لا ماله التحيل الى لا في يكون متبلا يفر لانت في التحيل فيتم
 الصورة في الحق المشترك ولا يمكن الترسام في الخيال لان تلك
 الحالة هي حالة العقل والتفكير من الادراك لا تافق لما كان
 او تمام الصورة في تلك الحالة من الخارج لا من الخيال فان تلك
 الحالة حالة المشاهدة لا التحيل لا مسالة تعليل الحال
 يمكن ان يتصور ان يشترط ابعاض كل واحد تكليف المشقة مطل
 انقطاع حاصل من عين ذلك الشخص لا من عين شخص آخر وانقطاع
 الحاصل من عين كل شخص بغير انقطاع الحاصل من عين شخص
 آخر فلا يلزم في صورة الانقطاع اجتماع العلل المستقلة على
 واحد شخص بل في كل حالة انما هو على شخص آخر وكذا لا يلزم
 في صورة التقاطع تحصيل الحاصل على تقدير ان يحصل تلك الحالة
 من عين المتأخر او الحاصل به شخص آخر ويمكن المحرر بالذات مصل

٢٧٢

من عين كل شخص شخص آخر من الشعاع لم اجتماع الامثال في الشعاع
 الحاصل من عين من يد وعمر يكون وذلك لان الشعاع الحاصل من
 كل شخص بالهيئة النوعية مع الشعاع الحاصل من عين شخصي
 موزون ان اشعة العيون متحدة بالفتح والشعاع الحاصل من
 عين من نوع شعاع وذلك العين كما ذكرنا في الهواء المشفط الذي
 بين البصر والمرئ يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر او
فانه ان اشعة الشعاع على ما ذكرنا في الازالة الحاصلة من
 الخواص الخارج من مركز البصر والحظ المفروض في سطح الصبيل
 في زاوية الشعاع قد يكون متحدة مع زاوية الانعكاس كما في
 الانعكاس من مركز بصره والمراد بالمساواة اهم من الاتعاد والمقا
 مع عدم الاختلاف فانه اقول يمكن ان يجادل في هذه الجواب
 ناسك لان الكلام فيها اذا كان الراي غير المرئ كما اذا راينا
 الشجرة

الشجرة في موضع من الماء ثم تحركنا من مكاننا فانا تعلم قوت
 ان الصورة منتقلة بانقلنا ومحركة بحركتنا ومعلوم بان
 انه لو كانت الصورة منتقلة من الشجرة في الماء يذبح ان لا
 ينتقل بانقلنا اذ لا يختلف حال المدرك باختلاف احوال
 المدرك بل ينبغي ان ينتقل بانقل الشئ او الماء كما في الجبال
 بعينه وذلك ان نصيب موضع الانطباع لا يكون تابع العين
 موضع الراي كما ذكرناه وايضا يلزم اجتماع الامثال في مكان
 جامعة الشجرة في الماء فان كل احدى صور الشجرة في موضع
 آخر من الماء ومعلوم ان تلك الصورة المختلفة الحال ليست
 واحدا بل اشخاصا ويكون متحد بالهيئة النوعية اذا نظرنا
 الصورة المنطبعة من شئ واحد متحد بالهيئة فانه اقول اننا
 بان المرئ في عينه تأمل ان قد مر ان الصورة المنطبعة في الجليد

٢٧٣

وهي صورة الصورة المنطبعة في المرأة وتظهر ان المرء على القول
 بالانطباع ما يكون صورته منطبعة في المرأة بالذات اذا الصورة
 المنطبعة في الجليل به صورة لها واما صورة الصورة فاما يكون
 بواسطة الصورة واما قوله اذ لو كان الخ فففيه ان هذا غير
 مضر لنا اذ غرضنا اننا على القول بالانطباع بلين ان يكون المرء
 هو الصورة وقع بلين ما ذكرنا من التعريف ولزوم عدم دقينا
 شيئا اعظم من مقدار سطح السيق على القول بان المرء هو
 المنطبعة اللآدم من القول بالانطباع غير مضر لنا بل هو الذي
 الثالث الذي ذكرنا تأمل من بقية التسميات الخ لا يخفى على
 ان تعقد التسميات مع وحدتها او تعدد بعضها مع الوجود في
 واحدة غير متع بالسنبة المرئيين فاما المنع بالسنبة الى امر في
 واما الاصول والاشفاة منع فظلا لا يمكن اجتماعها في حالة
 واحدة

انما الصورة المنطبعة في المرأة
 في الجليل به صورة لها

كاشفة العارضة للحرارة والبرودة والسواد والبياض هذا
 ثم الاظهر في بيان احجية الوجود ان لا يتق الاطلاق في وجود
 الاعراض الغير النسبية عند المحققين ومنهم من يجعل في
 النسبية املا فيه فيكون عام وجودا من الكيفية الخ لا
 الوجبة والمزودة ايضا من جملة الكيفيات فتحقق الكيفية
 في الجزوات ايضا من حيث العرف لا تا تقول المراد من الك
 الحقيقي فان ازاء كل معر عن للكيفية معر عن الكيفية في
 وفي الجزوات تحق المعروضية للكيفية بالحقيقة ونسبت
 المعروضية للكيفية بالعرف وما ذكره من الوجبة والعرفية
 فلا شبهة في ان وجودها اما على غلى الكم بالذات لا يوجد
 ظنا بل هو من الحقيقة بالكميات فان العقل اذا اعتد
 الاعداد الخ فان قيل هذا انما يقتضي عدم الراسلة في الالبا

لا ثم ان الوحدة والنقطة امر موهوم لا وجود لها في الحقيقة
 في الكيف فلا انتفاض لها فيكون تمام المشرك الخ بل هو
 ثم لا ذلك الجز لا يكون كما لا يكون تمام المشرك بل يكون تمام الشيء
 ولا يتبين هذه القضية في واما سنبة المضاف الى او فوالسنبة منع
 ان طرف النسبة في المضاف ليس النسبة بل في النسبة اما بان
 يحصل منه غيره الخ فغيره واجع الى الكيف وكذا غير غيره
 الذي يحصل منه غيره هو العقل الذي يحصل هو من غيره هو
 والمقولان اللذان يقتضيان النسبة الى الكيف هان بفعل
 وان ينفصل في حين غيره الخ اي من غير ذلك الشيء بسبب تلك
 الكيفية في والكيفية لا يعنى لنفسها واما انما امر وجودا
 ولا ثلثان الكيفية عارضة للنفس الناطقة الواحدة مثلا
 في الكيفية بلين عام من وجه ثم الكيفية تدع عن نفسها
 كما اشهد

لا في العزيم وهو المعتبر في العزيم الأولى قلت مراده أن العقل
يحكم بالساواة بين الأعداد والمقادير والمراد بالمقادير ما يشتمل إليها
ولو لم يكن هنالك شيء آخر يعزى له المساواة أو لا ولا يحكم بالمساواة
بين غير الأعداد والمقادير إلا من جهة أنها تعرض للأعداد والمقادير
أولا والثبات ولذا لا يعزى ثباتها والعرض تأمل **وقد عرفت**
بعض الحجة بظاهرها ثبات ما سبق أن العدد لا يقع بمادته
من الأعداد **الكم المنفصل** قابل بالكم لا يتوهم أن قبول المقدار
العادي بالقوة لا يشترط إلا ملاحظة العدد لأن قبوله العادي
بالقوة لا يتوقف على ملاحظة العدد نعم وجود العادي فيه بالفعول
يتوقف على ملاحظة العدد فانهم **تأثيرك بالحس** أي
بافتراضها حتى يظهر الفرق بينهما وبين الكم المعزى بها حتى يتبين
أن الفرق بين **الساواة** والكم بات احدهما يتأله الحس بانفراد
الامتزاج

الامتزاج ولهذا قال **الكم** بمعنى آخر **وقد** قال صاحب الحاشية
يعني أنه إذا أراد الأمام بالقسمة الواقعة في قولهم بقول القسمة
أو استعداد القسمة الأنفكاكية وهو مخصوص بالكم المنفصل لأن
الأنفكاكية الكم المنفصل واقع بالفعول مع رجع ما ذكره صاحب
الموافق إلى ما له بعض الفضلاء ثم لا بد عليه أن القسمة
الأنفكاكية تمنع ومنها الكم المنفصل فكيف يستعداد
الكم المنفصل لأن مراده لقبول القسمة قبوله مادة القسمة
ثم يمكن أن تعرض القسمة فيه وهذا المعنى ليس حاصل في الكم المنفصل
بالفعول لأن الأنفكاكية فيه واقع ليس بفرض ولا يمكن أن يجعل
مادته كما توهم جميع الحكم بعض الفضلاء لا تدعي لا ينبغي له أن يعزى
على ما وافق تأمل **فكن** الكم المنفصل بعض أنواعه أي
وايه الكم المنفصل بعض أنواعه عارض لبعض هذه الفروع كما ذكره

الكم حيث يندفع قول **الكم** وانما قد سبق أن الأعداد انما يتوهم
فكن كالحجور للكم الذي يمكن أن يقي المحور ليس موجودا بحسب الخارج
بل بحسب الظهور والكلام فيها هو موجود في الخارج **لأن** البهائم
أما كانت الأبعاد الجسما الموجودة في الخارج متناهية أو ليس فيه
امتداد غير متناه من بعد فيه العمل الفعلي المتناهي كذلك الأبعاد
الجسما الموجودة في الذهن متناهية أو ليس في الذهن متناهية
متناهية من بعد فيه بعد غير متناه **فكن** لأن مساواة الصور
لن في الصورة إلى هذا المذكور في ما شئت من العقل قد بينت
هنا يمكن أن ياتيهم من جوابان التقادير بين صور القسمة
والكبيرات تأتي من جهة عملها في غاية الأمر أنه لا ينبغي
الصورة لنفس الصورة في المقدار ولكن صورته الكبير لا بد أن يكون أكبر
الصغير لأن محاسنها أكبر وعلى هذا المنوال كلما أكبر وصورة
وتحليلنا

وتحليلنا شيئا أكبر من صورته العترة الكبرى إذا تحليلنا غير متناه
أن يكون صورته غير متناه والالتفات متناهية يلزم أن يكون
المتناهي للالتفات متناهية التحليل إلى الجليل مثل نسبة المتناهي
غير المتناهي أو صورة غير المتناهي إلى غير المتناهي وهذا بطريق
غير المتناهي على المتناهي لا بد أن يكون مقبلا غير متناه وبنابة
المتناهي على المتناهي لا بد أن يكون مقبلا غير متناهية المتناهي
عليه لا يكون إلا بمقدار متناه **فكن** أن يكون الجسم التحليل في فيه
أن التحليل هو المصالح في الخيال وهو صورة المتناهي كما عرفت
بذلك لا الجسم الموجود في الخارج على أنه غير متناهية المتناهي الأبعاد
في الخارج ولذا لا يقول كما يجوز أن يكون المصالح في الخيال مقبلا
بطريق علاقة بالنسبة إلا ما هو أعظم فدل منه بحيث يكون حصوله
سببا لأنكشاف هذا الأعظم على الوجه المحقق وإن لم يكن هذا هو

وأما الدليل الخامس بالسطح الذي يمكن جريانه في الخط والنقطة بل
يلزم منه ضرورة ما يطبق في الخط فيكون متوقفا على تناهي الجسم
بالواسطة فان شئت الخط فيوقف على تناهي سطح وكذا الحال في
النقطة وما يكون اثباته للشيء الذي يتوقف عليه في ثباته للجسم
مقتضى ان السطح مع انه مقيم والحل ما سيدركه الله بقله وأما
عليه بان مقيم الشيء الى الشيء وتدين ان الشاهد فيه انه
يجوز ان يكون الشاهد او موجودا مستلزا لهذا الامر العدم
فلا ولا ينطبق هذا بالفعل الى لابق هذا انما لما ذكره في السابق
من ان الجسم قد يكون من نوافر به الخط كالجو ولكنه لأن التلا
فيهما في الخط الوجود بالفعل في الخارج اذ لو كان الخط في اثباته
لكان موجودا في الجسم بحسب الخارج وما سبق لا يتوقف على وجود
وجوده في الخارج بل يكون كونه موجودا وفيه ما فيه مع ان الله
لا يستدعي

لا يستدعي الوجود الاصل من ههنا قال بوجوده الطابع في الثبات
فثبت في ذلك وليست الاطلافي اعلا ما الى كان الاصل في تقديم هذا
على قوله وتخلق الجوهريه اذ لا بد من اثبات وجوده الاطلافي اذ
تم الاستدلال على كونه خارجا فان اطلاقنا بطوره على الاطلافي
فيه او لا ان التلا في ههنا نفس الجسمين لكن من حيث الاطلاق
لا من حيث الحقيقة فلا يلزم موجودا من ذلك داخل الجسمين وانما
التم كلامهم بان السطح الجوهريه اذا استلزم ان الجسمين اذا تلاقى
في جهة الحق يلزم منها خلافا كما تقدم فيصير السطح الواحد في
فلا يخفى انه يمنع من تلاقى الجسمين الطبيعيين ولا في الاول
يلزم انقسام السطح عنفا على الثاني يلزم تلاقى هذين الجوهريين
ولا يجوز تلاقىهما الا في السطح الداخلي فليزم وجود جوهريه في
في الحق تلاقى الجسم ههنا وبعبارة اخرى ما يتلاقى في ههنا

الجوهريه انما ان ينقسم عنفا فليزم تلاقى العنفيين ولا ينقسم
فليزم سطح الجوهري **قوله** والجوهري هو تلك التي فيه ان محسوسه
هذه الكيفيات مع عدمها في الخارج غير متوقف ان محسوس
لا يزال بالقيس موجود فيه الا ان يحل جميعها على غلط المحسوس وفيه
بعد لا يخفى من جهة ترتيب الانوار عليها في الخارج **قوله** احدها
الاشكال الى هذا الوجه محسوس باعد الخزان والبروز ههنا
لكنه غير لازم لقوله ولله القس على الشيء ويمكن ان يقع البروز
والبروز ههنا مألوسا وليكن والاشكال ليس كذلك **قوله** فان قيل
خارجا ويمكن ان يجاز عنه بانه لا عبرة بالخارج مع ان الاشكال
من اجل البدعيه ويرجع الى قولنا السطحية حيث دعوا ان
لا موجود في العالم بل كلها احيالات وهام **قوله** كيفيات هي
الاشكال الى اذا ثبت تقاير الاطلافي والاشكال يلزم منه تقاير
الاشكال

الاشكال يوجد بين احدهما الى الاشد لا ينعقد متعلقا بمسما
والاشكال مع الاطلافي ليس كذلك اذ يوجد بمسما في تقاير
ولا يوجد بمسما في الشكل متضاو كذلك وهذا يرجع الى الجوهري المذكور
وانما انما انما في حقيقة انه لا يصير الشكل بالاشتمال سوا
ولا التواد الصرف بالضعف شكلا **قوله** اقول ليس بشيء الى
لا يخفى ان تقاير ههنا في الشكل والكيفية يستلزم تقاير افعاله
وحاصل الدليل على مقتضى هذا الجوهريه انه يوجد لكل نوع من الكيفيات
مبنى وايضا في تقاير حقيقيا ولا يوجد في ههنا في الشكل ايضا
هذا التضاو ولا شك ان هذا يدل على تقاير كل نوع من الكيفية
لكل نوع من الاشكال نعم لو منع عدم تحقق معنى وايضا في تقاير
حقيقيا في الشكل بناء على انهم لا يسمون بمقايير الاشكال
للكيفية فلا يتم تقاير ههنا فاجعلنا ههنا للكيفية ههنا

ما نحن فيه وان اردت المعنى الثاني فكونها ملوحتين بالذات
ثم وهل هذا الاثر بابا لتباين هذا العنصر بالآخر تأمل **قوله**
اعلم جامعة للصفات التي والتفرق لان جميع الصفات
لا تخرج من بنفسه عن شاعله ويخرج في المركب المختلف لا يخرج
وعلى هذا يستقيم قوله وبالعكس **قوله** الثالث ان الاثر
في ضوء الشمس لا يخرج ان هذا الوجه اما يدل على اختلاف
انوار ضوء الشمس وضوء الحار لا يستطيع مع ان الكلام في اختلاف
انوار الحارة السماوية والعنصرية فان قلت اذا اختلفت انوار
الشمس وضوء النجوم اختلفت انوار الارض من السماوية والعنصرية
لان ان كل ضوء لا بد له من انوار الارض لان انوار الارض هو ضوء
فلما اختلفت انوار الارض اختلفت انوار السماوية والعنصرية
اذا كانت بسيطة كالاثير وايضا لا ياتى سابقا انوار الارض

حينئذ للشكل اية فلا يكون الاسك ولا يبعد ان يكون مراد ان
هذا ان جعل لفظ جبري لا شك على هذا المعنى او ليسا به هو
مقابل عند الجبري الكيفية لانه نوع اضافي من نوعه من
مع انه لم يثبت بهذا الطريق تفاير الشكل للشيء المتوسط
الكيفية لكن جعل جبري لا شك على هذا المعنى والاعراض عليه
في غاية التعسف بل لو اريد ذلك ليجب المنع كاضطراب العلم
مقابل **قوله** وقد يجاب **قوله** ان انوارها في الوضع احيى حاصل الجبر الجبري
الكل ان هذا انما هو على من جعلها من الكيف وانما من جعلها
الوضع فلا بد عليه هذا ويمكن ان يكون ان المراد ان انوارها في
الوضع عند بعضهم في نفس ان يستأوى وضع الاثر لا استأوى
وعلى الكيف عند بعضهم ولا يستأوى وضع في نفس ان الكيفيتين
للاستأوى والاستأوى فان اردت بها المعنى الاول فنقول **قوله**
ما نحن

له من شدة لا يصير بالشمس الضعيف فالتفاوت راجع الى
الشدة والضعف لا الاختلاف في الهيئة **قوله** بل لبيان ذلك
البيان في قوله وفيه مرتبة **قوله** وعلى الحار العنصرية الى التي
حصلت للشمس او لا فالقول حصلت للجواهر محسوسة كما قال **قوله**
وعلى الحار العنصرية الى اطلاق الحرارة على الحار العنصرية لا على
من بعد كما لا يخفى **قوله** لا يحتاج الى ان يكون الجبري منهم
التي جعل هذا الكلام تنبيه الجواب عن لا يحتاج في الجواب الى
تلك المقدمة بل ان الجواب بما ذكره ولا يخفى بطلان ذلك
المقدمة انما او ردت بوجه التسمية وبيان ان نقل الماء انما
يعتبر القياس الى الهواء فقط وحقه الهواء بالتسمية لا الماء فقط
قوله يحصل الجواب انما او ردت بمعنى بما ذكره ان الثقل مطلقا
يطلب المركز والخفيف مطلقا يطلب المحيط اذ في السؤال لا

النارية مبنية لانوار الحارة السماوية اللهم الا ان يختلف جبر
المراد ان النار التي عند النار جبر مبنية لانوار الارض الشمس
مثلا ولا شك ان الضوء لانها فان وقع الاول والمراد ان
الحارين انهم في انوارها وانوار الارض منها وانما في
من قبل الثاني والمراد ان انوار الارض كما يدل عليه حاصل
وكذا انهم لا يحتاجون الى انوار الارض لا يدل على اختلاف المراتب
بالهيئة لو كانت كغالب ان الهيئة لكن ذلك غير مهم تأمل **قوله** هذا
التقويل الى ان تقويل الذي نشأ من معنى الثقل المضاد بحيث
يكون مركزا لعالم على محدهما ومنه الخفيف بحيث تقع جابا
مقعر العلك فانهم ولكن الى ما ذكره في المستفاد من
الاضاوتين من كني الى جوهين مختلفين **قوله** ولا يصير
في ضوء النار الى ويمكن ان يقال ان يكون ذلك لا بل ان لا
له ضرورة

الأرض والهواء إذا فضا عند تحت النار وغلبا طبيعيا لم يتحرك
 الهواء لأن المحيط مكانه الطبيعي فكذا إذا ورد على بعض الحقبة
 الأنافية **فقد** وتوضع ذلك في لا يخفى أنه منان لما حققه انفا
 من أن الثقل المضاف والمخفف المضاف إذا وجد المكن والحيط
 لم يتحرك كما عفا بالبيع بل بالقدر فيهم منه أن المكان الطبيعي للأ
 مكان الأرض ولكن المكان الطبيعي للهواء المحيط لا تحت النار الأتم
 الآن في ما ذكره انفا تحقيق له وما ذكره حينها ما شاء مع العو
فقد أو لا وبالذات أي القمات هذه الأنواع مالم السقيمة
 أو صدور الحركة والسكون عنه ليس ولا بالذات بل بالنا والنا
 ويمكن أن يجعل اعتبارا من طبيعة العنصر بالنسبة إلى الحركة ^{التي}
 القسرين أو طبيعة العنصر بالنسبة إلى الحركة والسكون لا
 بل بغيره بل أنما يبقى طبيعة باعتبار صدور الحركة والسكون بالذات
 فان تصور

فان صدور الحركة عنها بواسطة القاسم **وأنما** فذا الحركة
 بالبطيعة أو القاسم لا يتغير بالحركة الثنية إذا كان القاسم له
 شعور واردة **فقد** ظاهر في الحركة لا بليته والوقفة وحركة
 الكمية التي أضاف في الحركة الكمية يتحرك الحركي إلى جميع الجهات وقد أ
 المنع هو حركة الحركي بطلية إلى جهتين مختلفتين وفي الحركة الكمية
 لا يتحرك بطلية إلى جميع الجهات كما لا يخفى **فقد** هي القوى والذات
 والأطراف التي وأختلفوا في أن الأطراف هي النقطة والخط
 هل هي مبصرة أم لا وما تجوز انما بسيرة بل واسطة بأن تدرك
 التفرد بالحس بني العظم والصغر وما ذاك إلا بالأمساك
 سطح احداهما اعظم من سطح الاخر وذلك الأساس مشروطة ^{بما}
 بالسطح وفيه نظرا لا يلزم من ذلك الاكوار والسطح ^{بما}
 وأما أنه بلا واسطة فلا مجال حتى يفهم **فقد** والتجريد والذات

والطوبى داخل تحت الحركة واليبوسة داخل تحت السكون
 البصر فاما ذلك إلى طوبى من الشيلان واليبوسة من القاسم
فقد وان ان يدعى القول لا مكانا لجامع أي إذا ريد القول
 الاستعداد ثم أنه غير جامع للفعل لأن فاعله المادة غير متبع
 مع الفعلية لكن أنما يقبل محل البيان أي فاعله شيء التوهم
 المذكور معلوم **فقد** لكننا ندعو مع ذلك أن القوى كيفية ذاتية
 ينسب على سطح المرفق غير السواد والبياض وسائر الألوان المختلفة
 عما أشار إليه المعرف ويند عليه **فقد** هو جواهرها
 هذا الدليل أنما يجرى في نفس التشكيل باعتبار الشدة والضعف
 ولا يجري في اختلاف الأولوية والاولوية كما لا يخفى **فقد** القاء
 أنه الأمر الذي على هذا الدليل على تقدير غايه لا يبطل التشكيل في
 الدلائل باعتبار الأولوية والاولوية لأنها ليستلزم التفاضل
 ما هو المحصول

وهو قوله في كتابه
 في قوله في كتابه
 في قوله في كتابه

في نحو الحصول لا في الحاصل كما صرح به السيد في حاشية المطام
 ولا يبطله باعتبار الشدة أيضا إذا جعل عبارة قابلين كقولنا
 الحاصل نقله السيد في تلك الحاشية **فقد** لأن الضوء متحد في
 ولكن يخبر عن الكواكب **فقد** لا يتصور فيها ذلك في فان كثيرا
 من الأجسام الكثيفة كالسهم المرفق لا يرى في مسافة حركتها
 إلا إذا كانت سريعة **فقد** مركبة إلى جهات أي هذا هو مركبة
 البساطة العنصرية وأما غيرهما مثل الضوء مجاز أن يكون له بقاء
 مختلفة فيحرك بلحا إلى جهات شدة **فقد** كالقوى والمجمل المركب
 والتقليدي لم يقل كالتشكيل والوهم لأنها من قبيل التصور
 فتكران داخل في المحقق ذلك هذا ولذا ذكر في فرع **فقد**
 حيث امرجهما عن التعريف **فقد** فان قيل علم الله تعالى الأولى
 عند ذلك لأن ثباته إنما هو بالربان ولا يمكن دعواه في حق الأ

ما هو المحصول

تعالى واجبيات الوجود بحكم عدمه الى قلنا قد مر ان هذا
 الدليل يقتضي ان يكون للعدم الحكم عليها بامور ثبوتية وجوه
 انطباع في قوة مدركة واذا ثبت العدم في القوة بالوجود على كل
 معلوم له وجود انطباع في غير الوجود الخارج عما ان ذلك الوجه
 الانطباع في قوتنا المدركة فلم يدل عليه دليل لكنهم جزموا بان
 ذلك الوجود الانطباع في قوتنا المدركة لا يكون الا على وفق علمه بالوجود
 انا اذا علمنا شيئا خارجا عما يكون له فرع او نسام وانطباع في قوتنا
 المدركة حكروا بان علمنا بالاشياء الخارجية عنا انها وانطباعها
 ووجودها في ذاتنا هذا ما ذكره سيد المحققين بوجوب هذا
 وقال في ذلك الحاشية اذا تحققت ما وضعا وانكشف لك ان
 لا ينقض على الدليل نعم انه يحتاج الى تبين وتبديل في كلامه ان
 العلم الى الحضور والمحمود بوجوب ان المحقق انهم تحصيل الدعوى
 بتوجيه

بتوجيه عبارة الحق فان البوصلة القاطع زائد عن القول بالانقسام
 في حقه تعالى وليس شيء من تلك الامور يصلح للحوالية اما الاول
 والثاني فظاهران واما الثالث فلا تخصيصي الدعوى لا ينفك
 الدليل بل هذا بقوله لا اعتبار ان الوجود في العلم لا ينفك
 واما الرابع فنظر ايضا اذ لم يبدى تخصيصي الدليل العقل السبيل الحاشي واما
 كان ذلك في التفات ثم حاصل ما ذكره السيد تاوقت علمنا بالاشياء
 الخارجة منا بهذا حصل انقسام وانطباع فينا فاذا انتمنا الى قوتنا
 الانطباع في القوى المدركة لا يكون الا على حصول علمنا بالاشياء
 يكون بالانطباع ولا يخفى ان المقدمة الاولى وعبارة لا يجرى في
 غير ما يجب الوجود ولا ينفي لكن فعل السيد يقتضي ان يكون للمعرفة
 الحكم عليها الى قوله في قوة مدركة ثم اذا لا يلزم من الدليل الا
 للعدم وانما وجودا اما انه بطريق الانطباع في قوة مدركة فلا

اذ ليس لا اعتبار

وكذا الوجود الذي نقل عنهم ثم وايضا لو سلم فلا يلزم منه المطلوب
 ان علمنا بالاشياء الخارجية انها وانطباعها ووجودها وانما
 يجوز ان لا يكون كل انطباع وجودا وحيا تاما **وقد بان** اذا
 الجواز لا يخفى ان اختيار الشق الثاني قد دعوى البراهة قائم على
 نقد بران براد بالعلق بالجميع من حيث هو مجموع كاهل نظم من عبار
 بل يتعين ما ذكره الشق من الدفع والظان الرد على كلام الامام حيث
 قال فيجوز ان يكون للوحد تعلقات بامور مستقبلية **فلا اعتبار**
 الى ولا ينافي التلخيص المستفاد من حيث ان ذلك لا يحصل احد
 في الامور كالمفرد وهو في وجوده منه الى هذا ان لم ينفك على
 بالشيء والتمثال بعين القول بحصول الاشياء انفسها وهو من حيث
 وان كان المعنى من كلام المصنف الاول **واما** المشاهدة الى
 لا يخفى ان المشاهدة بالمعنى الخارج عن القسم لا يشمل هذا بل
 ان العلم

ان العلم ينقسم الى علم الله الاصغر والواحد والجميع
 ونزل الواجب يعلم الله تعالى لا يقتضي انه في العلم اقتضية الى
 في عدم جريان في التصورات محل تام **واما** الفرق الى هذا
 كان على تقدير ثبات العلم الصوري متعلقا بالكلية بالحاصلة من
 واما اذا كان عن الخبريات المحسوسة فاستقلالها سلا ما الحاشي
 وشرايط الاحساس **واما** استعمال الحواس في المراد بالاستقلال
 اعم من ان يكون بطريق الاعتبار او لا والالزام الذي مراد العقل
 الاعتباري يتوقف على صحة الفصل الشعوري **قال** المصنف
 وبما سطره يوافق الى لا يخفى ان العلم قد يكون بمعنى التصور
 من الشيء عند المدرك والادراك قد يكون بمعنى الاحساس كما ذكره
 والعلم قد يكون انهم بمعنى الادراك العقل فيمكن ان يكون بمعنى كلام
 المصنف كاي علمية بغيره تظاهر ان العلم بالمعنى الاول يوافق الادراك

مفارقة الحبلى للتعق وقد يفارقة مفارقة التعق كما اذا اريد
 بالعلم الأولك العلم اتم ان يكون خطه مخرج الى هذه
 التقسيم في الشيء اتم ان يكون ذلك الشيء مخرج اوارا لكن ياتي
 عند قوله ما صلا في ذات المدرك او في افقه ظاهر **لأن الاعتقاد**
 بالمعنى الأول كما في فان الاعتقاد بمعنى اليقين اخص مطلقا اتم من العلم
 بالمعنى الأول اتم من الشعور اليقين والتقدير مطلقا اتم من العلم
 الأول على الظن دون الثاني والثاني على الشعور دون الأول و
 على اليقين **ان النظر غير مشروط بطلب مطلب معين** في محل
 الشئ قول المص ويشترط على ان شرط تحقيق النظر وقوده الى محلا
 الثالث كما هو اتم من العبارة وعلى هذا يرد نظر الشئ على الدليل الأول
 على اشتراط النظر بالشرط الأول وما صلا انه يمكن ان ينظر بان ترتب
 المقدمات ما صلا لنا حتى يحصل مطلقا فصدق تحقيق النظر **ظهور ان**
 ما حصل

ما حصل لنا قبل ذلك ولا يخفى انه يرد على الدليل الثاني بانه انما
 يلزم تحصيل الحاصل لو حصل من النظر شيئا ولم يحصل بمحصل قبله
 وكذا يرد على الدليل على اشتراط الشرط الثاني ما اوردته الكتب وحل
 قول المص على ان بشرط افادة النظر شيئا عدم الغاية في سقط جميع ذلك
 كما لا يخفى **ان** وهو حضوره الغاية الى يرد هذا ان حصل حضوره
 حضوره بحضوره ولو حصل على مطلق الحضور وان بعنوان انه مطلق
 هذا النظر ان دفع ذلك لأن طلب المحصول مطلقا **في** قلنا لا
 ابقاء الموقوف الى بيان ذلك ان ابقاء الموقوف عليه في حال عدم
 الموقوف عليه ليس هو ابقاء الموقوف بدونه الموقوف عليه حتى
 محالا اذ ليس معنى ابقاء الموقوف في حال عدم الموقوف عليه الا ابقاء
 في حقه جعله الثابت باختياره وقنا لعدم الموقوف عليه **وكان** يتمنا
 من ابقاء وجود الموقوف عليه فيه بل عدمه نعم ابقاء الموقوف في وقت

عدم الموقوف عليه بعد جعله وقنا لعدم الموقوف عليه وصار
 عدم الموقوف عليه واقفا فيه محال لكن التكليف لا يتعلق بابقاء
 الموقوف في وقت ما وبقنا لعدم الموقوف عليه حتى يكون تكليفه
 بالتحمل يتعلق بابقاء الموقوف في وقت الظهور غلا الذي جعله
 وقنا لعدم الموقوف عليه وصار بسبب هذا الجعل عندنا يمكن
 عن وقت الظهور به كما يمكن التفسير عند تقيع مما وقع في وقت الظهور
 فلا فرق بين قولنا ابقاء الموقوف في وقت الظهور وابقاء الموقوف
 في وقت عدم الموقوف عليه وابقاء الموقوف في وقت الجعل مثلا
 بناء على انه وقع فيه الجعل اتفاقا كما ان الأول والثالث ليس
 محال غلا الثاني واما ابقاء الموقوف بشرط عدم الموقوف عليه فكل
 محالا لظاهر اذا الشرط يجاجبا مع المشروط **والأمر** للوجوب
 كما هو اتم الى كون النظر ما يرد به شرعا لا ينافي كونه واجبا عقلا
 كيف

كيف والمعتلة الغائبة بوجوبه عقلا لا يتكرن الاوامر الشرعية
 المتعلقة بوجوبه ولا يمكن ان يرد هذه الدلائل لا ثبات كونه شيئا
 وذلك ثابت منها لا ينفى كونه عقليا حتى لا يثبت بها اذا وجوب
 الشرع والعقل متضاوان كما فهم من الذي تأمل **واحيث** ان الله
 الى التهان هذا الجواب بناء على انه اراد بالمعرفة العلم التصديقي
 بقربية لفظ العلم ولو اريد بالمعرفة المعرفة في الجملة فالعلم انه بان
 تكليف الغافل **اعلى** اليقين الى فان مثلا افادة اليقين لا يرتفع
 على العلم بوضع الألفاظ الواردة في كلام المحقق لفظا للعلم بقرينة العلم
 بأرادة المحقق تلك المعاني كما في تلك الافادة فانه اذا علم ان الخبر
 القام مقام هذه المعنى من تلك العبارة حصل لنا اليقين بشئ يرد
 سواء وضع لفظ الجواب في العبارة للعلم بالادام لا يجوز ان يكون بغير
 الجواب قلنا الجواب وضع للعلم بالمعنى المجازة وسعنا انما هو تحقيق العلم

التفتان وان كان بكمه سيدا المحققين والمارة الوضع ههنا اتم
 من الشخص في النوع لكن الكلام بعد محل تأمل لا تأمل ان يخرج الأثر
 كائنه في فاده اليقين ولا يتوقف تلك الأداة على الوضع اتم نعم
 تحقق الوضع في الجملة لانم البتة لا يمكن ان يكون العلم الصادقا
 انه موقوف عليه لأداة تلك الألفاظ اليقين كلام ذلك لا يثبت
 قد تفرق في الأصول تحقيق الحقائق الشرعية فلا بد من العلم بالوضع
 لا تأمل ان يكون تحقيقه الشرعية على تقدير تسليم امره في الوضع
 لكن ليس مما يتوقف عليه الأداة المذكورة تأمل فهلنا انا ^{البين} اذا
 الى لا يخفى ان هذا الجواب يقتضي الجمع بين المقدمات السليمة
 اعادتها البين موقوف على العلم بعدم المعارض حيث قال
 في العقليات فلا بد العلم بنفي المعارض العقلية اصل الى فاما
 كافي الاستثنائات لا يخفى ان الموصول هو مجموع الشرطية والمقدمة
 الاستثنائية

الاستثنائية والاستثنائية بين مقدم الشرطية والنتيجة لا استلزام
 مريحا اصلا ولا استثنائية في الثاني فان قلت مجموع الشرطية والمقدمة
 ليسلزم العلم قلت لا اختصاص له بالاستثنائية بل الاقرانبات
 كنه تلك المقام الا ان بين المراد من الاستلزام الاستلزام فقط بقية
 المقابلة وذلك لانه لا يمكن الاشتغال لا يظهر في الاستثنائية
 او مراد الاستلزام لأجله تأمل فيه والحق ان ههنا مسماحة
 بلغة الاكثر والمراد من الصريح اتم من ان يكون صريحا حقيقة او
 حكم الصريح تأمل واجب بيان الاستدلال بحال التام والمقتضى
 في هذا الجواب تأمل اذا الحكم في الكبرى على افراد الناطق كان الحكم
 في النتيجة على افراد الانسان الذي هم افراد الناطق بعينه فلهذا
 لا يخفى انه يمكن اشباع داية التقضي بقولنا الاشباح حيوان على
 انسان ناطق والجواب بالجواب والتاملا لتأمل اتم الحق في الجواب

ما ذكره صاحب الجواب في التام والناطق وان كان ساد بالاشباح بحسب
 لكنه اتم منه بحسب المقصود اذا التام في الاشباح في الأثر والشرعية
 للناطق والتحقيق ان كلام من المصنفين يدعي العلم من وجه اذا
 اصبحت النسبة بحسب المقصود لا غير تأمل على ان القياس الاشباح
 الى اذا قلنا لفظ الأثر في الأثر في وسطه على القياس المطلق الذي
 صيغ الا استقراء بعينه عن العباد مع انه لا يلزم ان ينقسم التقسيم
 الذي هو باعتبار الصورة فاما استقراء عن كل امد الى هذا
 على لقوله ولا رفعه اذ ذكر العين استقراء على المنهج من
 الانقسام الى الثاني لا الأول فهو يليق بالبيان وكذا في التام الذي
 قبله فاما فهل لا يفيد الا النظر الى لا يخفى على المصنف ان لا استقر
 التام لا يفيد شيئا اصلا لزم بعينه المنفصلة المانعة المخلو فيه
 غاية الامران المنفصلة المانعة فيه طرية النتيجة طرية فلا فرق
 بينه

بينه وبين الاستقراء التام الذي يستمره في انقسم الى طرية
 المقدمات بعينيتها والقياس اتم من ان يكون بعينه المقدمات او لا
 كما مر من التقسيم الى المقدمات بحسب الاستقراء التام والناطق
 القياس الذي هو مخطا بعد التام داخل في البرهان فلا ينبغي جعل
 الاستقراء صيغا للقياس مطلقا لا تاما ولا ناقصا وكذا ان القياس
 تاما لم يلائم على هيئة واحدة من اشكال القياس بل يقع شيئا
فاما ان ينقسم الى اجزاء متشابهة الى بعض ان يرجع الى الشق الاول
 الانقسام الى اجزاء متشابهة في الجملة حق يكون هذا الشق
 الانقسام الى اجزاء متشابهة اصلا فيخرج كل لازم تركب الصورة
 المعقولة من اجزاء متشابهة بالفعل ثم لما كان هذا الشق
 مختصا بهذا المحذور ومقتضى هذا المحذور لا يتحقق فيه ولم يتحقق
 في الشق الأول ففصله عن الأول ورتبه عليه المحذور الذي

يقتضيه دالة فالجهد في العمل لا يخلو تحقيقه ههنا كما لا يخفى **ولا**
 يتجده جهة التوقف فلا دور له في اذ توفرت تلك المقارنة انما انما في
 القيام العرفي المجردة التام بداته على جهة المقارنة المطلقة لانه
 وهذا بناء على فهم ان العام جزء الخاص ومعلوم ان اشئ من
 عن استعداد له لذاته وفيه تاويل لأن اختلاف الجهة انما ينفذ في
 الدور اذا كانت تعقيدية كما في الجسول معتقدا في العنق في الدور
 والقوة معتقدا في الجسول في التشكل فصار الموت في الا
 وجود الجسول والموت في عليه ذات القوة وطبيعتها والموت
 في الثاني تشكلا في الموت في عليه ذات الجسول ووجودها فانه
 الدور من وجهين ووجودها فانه في وجه واحد وعلى كل
 نقد في الموت في عليه في الاصل هو ذات القوة وطبيعتها وهي
 بعينه الموت في الثاني في الموت في عليه هو التشكل ولا يخفى ان
 ما نحن

ان ما نحن فيه ليس من هذا القبيل حتى يسهل الوقوف غير الموت
 عليه حقيقة فلا دور له في توفرت صحة المقارنة المطلقة على الخا
 ليس في العارض بمعنى ان الموت حقيقة هو ذلك العارض بل معنى
 ان هذه العارض صارت سببا لتاخر صحة المقارنة المطلقة على المقار
 الخاصة تاخر اذ انما في حين مع الدور **والنفس العقلية** في
 بالتفسير الاول لا يخفى ان القدرة من جنس الكيفية النفس
 تجعل النفس العقلية منها اصل تاويل بل جعل النفس الحيوانية
 والنباتية ايضا منها اصل تاويل ونظر ويمكن ان يراد بالقوة الحيوانية
 او النباتية غير النفس الحيوانية والنباتية بل ما عداها لان جعل
 القدرة من الكيفية ليس على اطلاقه فلا محذور في كون النفس
 العقلية منها ويمكن ان يقع ارادها النفس العقلية النفس الطبيعية
 ومعنى لكن لا يخفى ان الموت حقيقة هو النفس المجردة الفلكا

وكذا النفس الحيوانية والنباتية التي هي صورة نورية الاله الا ان
 المراد من الموت لسبب القرب وبعد القرب في الفعل هو القوة
 التي هي العنق تاويل في هذا المقام **ما** احسب ان تكليف في حال
 الجوا انما سلمنا ان القدرة شرط التكليف لكن بمعنى انه يجب
 تحققها في زمان باق المكلف وهو المراد بتاويل الحال لان
 وجود التكليف وهو المراد بالحال مثلا بمعنى تكليف زيد في الليل
 باق في الصبح فهاذا التكليف في الليل ولا تدرك فيه بل القدرة
 انما هي في النهار ويوجد عليه انه لم يمت منه ان لا يكون الكافي
 مكلفا باق في الايمان جميع اوقات كفره مثلا الكفر وهو
 عنه بالحال وهذا خلاف الاجماع اللهم الا ان يقال الكافي قبل الكفر
 مكلف باق في الايمان فاف الحال ارجع البلوغ فجميع اوقات البلوغ
 اوقات وجوب باق المكلف فان قيل قد يقال ان الكافي قبل

البلوغ غير مكلف قلت معناه انه قبل البلوغ غير مكلف حتى ان
 لا يجب عليه ايقاع الايمان فيه حتى انه لو لم يكن يؤمن قبل
 البلوغ كان انما ما انه قبل البلوغ لا يتعلق به التكليف فلا يتم
 كامل فيه هذا ثم لا يخفى ان ما ذكره جوابا عن قوله فان قيل لا
 اختيار الاحد من الشقين المذكورين بل لا يزيد على الجواب
 الذي ذكره او لا كما بيناه **اصح** فقد جوز اجتماع قدرتين
 متوقفتين كما يمكن ان يبين اثبات عدم اجتماع قدرتين متوقفتين
 من قاضيه كما هو على المعتزلة بمثل ما ذكره لاشعاع اجتماع
 قدرتين كاستبين ولم يجعل من فروع عدم اجتماع عليتين مستقيمتين
 حتى يرد عليه ما سيجي من المنع وذلك بان يقال لا شك ان القدرة
 انما يتعلق بفعل فانه لا يكون اقدرة غير متعلق بفعل تاويل
 ومعلوم انه لا يجوز قيام عزم واحد شخصين بمثلين فلا يقدر زيد

البلوغ

بفعله وهذا اذا كان المراد بالقدرة بنفس الفعل والتأثير
اما اذا اريدت ان لا تكون القوة وبدل عليه قوله اجتماع علمتين
مستقلتين على معلول واحد فان المعلول هو الاثر لا التأثير
فلم اجد لا يلزم من الدليل المذكور امتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين
او كما يستبين على اثر واحد فان ان يكون مفعلا في بناء على ان
حكم الاشياء واحد وانت حبيب بان اتحاد حكم الاشياء انما هو
يقضي بنفسه مفعلة الفعل اما فيما يقضي به شخص المثل من حيث
هو فلا يلزم الاتحاد فيه فيكون ان يكون شخص احد القديين شرطا
لصحة فعلها بهذا المقدور ويكون شخص الامر ممانعة من
التعلق بهذا المقدور فلا يتعلق تلك القدرة بما يتعلق به القدر
الاول قوله لا امتناع الاجتماع هو تنافي اللوائيم المتصلة لئلا
المراد من اللوائيم المتصلة ان يكون وجود الملزوم في محل يستلزم

وجوده

ان الاول يستلزم التنافي بين الملزومين والتنافي يستلزم هذا ثم قوله
لا يصح ان كان من عطف الصدق على الامتناع وكما لا يرد في كتاب الكيف
فذكرها لا يخفى عن خزانة لان احدا لا يترجم ان تنافي اللوائيم المحلية يستلزم
صدق ملزمها على الامر حتى ينفي وان كان من عطف الصدق على الامتناع
الاجل يستلزم لا تنافي الملزومين فانك انما غير صحيح في تنافي اللوائيم المحلية
يستلزم عدم صدق الملزومين والاولى ان كان صدق اللوائيم على
واحد لان احدا لا يترجم ان صادق على ملزمه ولا على الملزم على الملزم
الامر الذي صدق عليه لا يرد في صدق اللوائيم على هذا الملزوم
قوله اولي من ان لا يبا عتقاد نفع له ولغيره لكن لا مطلقا بل
لن يؤثر فيه فان اعتقاد نفع من لا يؤثر فيه لا يكون كافيا في اعتقاد
النفع له ولغيره من يؤثر فيه ليس هو الادارة مطلقا بل اذا كانت
يمكن وصول ذلك النفع اليه او الى غيره وذلك الامكان اذا لم يكن

هو

هنا مانع من تعبا وعارضة ومعلوم ان الاعتقاد المتيقن بهذه
العيود لا ينفك عن الارادة قوله على ما ذكره الشيخ في الفصل الاول
من القانون في قال الشيخ في الفصل الثاني من التعليم الاول في
الثاني من كتاب القانون والمسمى هو حيث يتبين ان الانسان مضاد
لهذه اعنى الصحة وكذا قال في الفصل الثاني من مقاله السابعة
من الفن الثاني من منطق الشفاء المتفاد ان لا يخلو ان يعرف
الموضع فيما عن احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة مثال الا
الصحة والمرضى فانه لا يخلو الموضع عنها قوله لا يحسب
الحاصلة بل هي التي لا يرد واجبات مبنية على ما ذكره من الكيفية المختصة
بالكميات على سبيل التخييل ولا يكون الكميات الحقيقية بالكميات
مختصرة فيه قوله فان الاستطاعة انما هي المحيط المحرر لطيف مستو
ان اراد بالاستطاعة والمحروطة المستديرة في وجود الخط

استقيم

فيها بالفعل ثم بل بالعل وهو تلكيف والسطح ليس مركبا من الخطوط
عندهم والخط الذي يستقونه المحو ليس موجودا بالفعل بل هو
وهي غاية الأمر أنه ليس ههنا محضا بل وههنا له وجود بالفعل
وان اراد بها المضلعين فالخط المستقيم موجود في السطح ^{يستوي}
دون المستد ^{يقول} من ان المستقيم لا يضاف والمستد ^{هنا}
تغير الدليل على اصل الدعوى وهن المستقيم لا يضاف والخط
المستد بحيث يتدفع عنه ما ذكره لا يخفى جريانه في العادة
اعنى الاستدراك والاستقامة ولا حاجة الى تفريع عدم
التقنا وبقيةها على عدمه بين معرفتيها حتى يرد ما ذكره ^{قوله}
ويسمى نفس المعروض ايضا الى المراد نفس المعروضين اذا الجموع
ليس له نسبة الى شي من اذ النسبة داخله فيه فليس نسبتا ^{بنيته}
وبين غيره ^{قوله} يعني لخصائص الاضافة موجودة للزم ان يوجد لكل ^{علة}
الجموع

ان يمكن ان يتو وجود الاضافة موقوف على وجودها في وجود
اصناف غير متناهية كما يلزم اذا وجد اعداد غير متناهية
وذلك ثم وعلى نقد بر تسليمه وصحته لا يمكن دعوى بطلان
التالى اذ هو مثله نعم الاعداد غير متناهية بمعنى عدم التوقف
الى حد لا يمكن اعتبار ما في ذلك اما ان يمكن وجود ذلك المراتب
جميعا بالفعل فغير صحيح وقد ين هذا الكلام من المستد
منتهى على انه نعم ان القائل بوجود الاضافة قائل بوجود
جميع الاضافات ههنا كزعم القوم والجميع بلا مرجع فا
لا عتر ان كان مخطئة هذا الزعم فهذا ما ذكره التمسك والامثلة
وجهه وكونه موقوفا على وجود اعداد لا يتناهى لا يضرنا بل
ينفعنا اذ هذا محذور اخر يلزم من وجود الاضافة ثم قد
وه تامل اذ غاية ما نتم المستد من دعوى تخفيم هو

كلا اضافة يكون طرفاها موجودين لاكل الاضافات سواء كان
طرفاها موجودين او معدومين تامل ثم لا يخفى ودور هذا
الاعتراض موجود على الدليل الرابع حيث قال ان الله تعالى
بالنسبة الى الكل من الموجودات اضافة بان يتو ان الموجودات
متناهية دائما ثم لا يخفى جريان الجواب في الوجه الخامس
المذكور في الشرح فينبغي ان يقول بل لا اربعة الخمسة وكا
انما لم يقل ذلك لانه ذكر الخامس كما قد تغير واصلاح للرابع
ثم لا يخفى ان جريان الجواب في الكل ما عدا الثاني ظاهر وجريانه
فيه بان يتو وجود الاضافة موقوف على نفس اقصاها ^{تقتض}
بالوجود اما على وجود ذلك الاضافة فلا يصح قوله لكن الا
اضافة مخصوصة بتوقف وجودها على وجود مطلق الاضافة
اذا وجود الاضافات لا يلزم كما ذكر تامل ^{قوله} لم يكن الخروج عن
الاول

الاول المحي لان لم يكن مسبوقا بالحصول في حيز اخر لان النسبة
بالحصول في حيز اخر فخرج الحصول في الحيز الثاني والخروج من
الاول ليس هو الحصول فخرج الثاني هذا فجميعه كما تقدم بالخروج
وليس المراد بانيهم من ظاهر من ان المعترض يوم ان الخروج من
حقول ليس مسبوقا بحصول في حيز اخر اذ عند الخروج عن ذلك
يكون حاصله فيه اذهن التعم في كالا البعد وايضا لا يناسب
الجواب وعلى التوجيه الذي ذكرنا يكون في الاعتراض لفظ الا
فلو فرض السؤال هكذا الراعي في الحركة الحصول في الحيز الثاني
لم يكن الخروج من الحيز الاول ليس هو الحصول في الحيز الثاني
لكن انصر كما لا يخفى واوضح الجواب ^{قوله} لكونه مائلا يمكن
ان يتو هذا الكون هو الكون الاول فستأبدا محمدا من حيث
انما كون اول السكتات من حيث انها في الحيز الاول فكونه

حركة لان الخروج من الحيز
الاول هو



ما نلا للسكون ليس اولى من كونه ما نلا للحركة ولا يبعد

ان بقا الثاني ارجح لأن اولية الكون ادخلت

اولية الحق بناء على ان الحركة والسكون

مهيتهما الكون من الحق

فدفع في ترويضه

التي هي الجبل والحق

للتقوى للعلماء والفقيه

عليه السلام في القول

الحق والحق في

العلماء في الحق

فأقره في الحق



کتاب حاشیه
علامه میرزا ابوالحسن
رسمی تحریر
کتابخانه محمد علی
بلا حول



۱۳۸۴

خطی ۱

۴